

PROVISIONAL

A/42/PV.16
7 October 1987

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الثلاثاء ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٠٠

(الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

السيد فلورين

الرئيس :

(جزر القمر)

السيد مؤمن

م :

(نائب الرئيس)

- المناقشة العامة [٩] : (تابع)

ألقى كلمة كل من :

السيد ناتوار سينغ (الهند)

السيد عبد المجيد (مصر)

السيد فاركوني (هنگاريا)

السيد بيدريفال غوتشيري (بوليفيا)

السيد فول (السنغال)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التمحيدات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد ناتوار سينغ (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، يشهد انتخابكم لرئاسة الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة بما تتمتعون به من صفات بارزة متميزة . ويغص عن شفتنا بما ستوفرونه من توجيه وقيادة لمداولاتنا . ونحن نشعر بسعادة خاصة نظرا لانكم تنتمون إلى بلد ترتبط به الهند بعلاقات ودية حارة ، ونهنئكم على انتخابكم ونتطلع إلى العمل معكم .

اسمحوا لي أيضا أن أشيد بجارنا وصديقنا الموقر ممثل بنغلاديش ، السفير شودري ، للطريقة الفعالة التي أدار بها أعمال دورتنا السابقة .

ونحيي أيضا أميننا العام الموقر ونتمنى له النجاح في الاضطلاع بمسؤولياته الجسام المتعددة .

يكتسي عام ١٩٨٧ بأهمية خاصة بالنسبة لنا في الهند . فمنذ أربعة عقود ، تحرر شعبنا من قيد الاستعمار عن طريق كفاح فريد يتسم بعدم العنف . واحتلت الهند المستقلة مكانها السليم في مجتمع الأمم . وما فتئنا نعزز أسس الهند الجديدة عن طريق التمسك بأحسن تقاليدنا واستيعاب ما يدعو للاعجاب من حضارات أخرى . والمفاهيم الأساسية القائمة على التسامح وعدم العنف والمساواة هي أساس رؤيتنا للعالم . إن التسامح وعدم العنف متأصلان في ميامتنا القائمة على التعايش السلمي ومبادئ بانثيلا . والمساواة هي أساس إيماننا بالديمقراطية والمساواة السيادية لكل الدول ، وهي مبدأ وارد في ميثاق الأمم المتحدة .

إن شعب الهند ، حتى قبل استقلاله ، قد وضع ثقة عظيمة في هذه المنظمة . ولقد حضرنا إنشاءها . وأعلن مؤسس الهند الحديثة ، أول رئيس وزراء لنا ، جواهر لال نهرو أن موقف الهند تجاه الأمم المتحدة موقف تعاون كامل وتقيد مطلق بنص وروح ميثاقها . وبهذه الروح وعد بأن الهند :

"استشترك اشتراكا كاملا في شتى أنشطتها وستمضي إلى الاضطلاع في مجالسها بذلك الدور الذي يؤهلها له موقعها الجغرافي وسكانها وإسهامها في التقدم السلمي".

وبطريقتنا الخاصة ، سعينا إلى الوفاء بهذا الوعد . وإن كانت المنظمة قد صادفت كثيرا من النجاحات والاختفاقات في تاريخها القصير المليء بالاحداث ، فإن التزامنا بها لم يهتز . ويسعدنا أنها كانت مرنة بما يكفي للوقوف في وجه المحاولات الرامية إلى التراجع عن مبدأ التعددية والموود في وجه الضغوط المالية والمتعلقة بالميزانية الواقعة على منظمنا .

إن وفدي يرحب بالتفاهم الملموس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بالقضاء على القوات النووية متوسطة المدى . وحتى إن كانت تلك القوات لا تشكل إلا جزءا يسيرا من الترسانات النووية في العالم ، فإننا ندرك أهمية ذلك التفاهم والاحتمالات التي فتحتها إلى اتفاقات أوسع تؤدي في النهاية إلى نزع سلاح نووي ذي بال .

وهذا التفاهم يبين بجلاء أنه إذا ما توافرت الارادة السياسية فإن تدابير نزع السلاح يمكن أن تصبح حقيقة واقعة . ومن الضروري المحافظة على هذا الزخم صوب السلم ونزع السلاح . ولئن كانت المسؤولية الرئيسية عن نزع السلاح النووي تقع على عاتق الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، فإن قرار الدول النووية الاخرى بالقضاء على الأسلحة النووية سيكون إسهاما هاما صوب تعزيز السلم .

منذ وقت ليس ببعيد ، وعلى وجه التحديد في ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٧ ، اشترك رئيس الوزراء راجيف غاندي مع رؤساء الأرجنتين وتنزانيا والسويد والمكسيك واليونان في تأكيد أنه :

"قد أدى الخوف وانعدام الثقة إلى الخيلولة دون إحراز تقدم في مجال نزع السلاح لفترة طويلة ، ولكن الأسلحة والمخاوف يغني بعضها بعضا . أما الآن فقد آن الاوان للخروج من هذه الحلقة المفرغة ولارضاء الاساس لعالم أكثر أمنا ، ولا ينبغي تبديد الزخم الراهن" (A/42/319 ، المرفق) .

ومن الأحداث التاريخية في هذا الكفاح المستمر لإنقاذ البشرية من الكارثة النووية توقيع إعلان نيودلهي بشأن المبادئ الرامية إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية لا يتسم بالعنف ، في نيودلهي في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي . وتكمن أهمية هذا الإعلان في أن إحدى الدول الرئيسية الحائزة على الأسلحة النووية ، وهي الاتحاد السوفياتي ، شاركت بلدا غير متحاز رئيسيا ، هو الهند ، في إعلان عشرة مبادئ يمكن أن تمهد السبيل إلى حضارة تخلو من الأسلحة النووية . ويسعدنا أن الدولتين العظيمين الرئيسيتين قد بدأتا في ترجمة بعض مبادئ إعلان نيودلهي إلى عمل ملموس .

إن سباق التسلح الدولي وأثره الضار على الاقتصاد العالمي كانا محط اهتمام مؤتمر عقد في وقت سابق من هذا الشهر . فالمؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية قد أبرز بحدة الورطة التي يؤسف لها التي يواجهها العالم والمتمثلة في تعاظم النفقات العالمية الهائلة على التسلح ، من ناحية ، وعدم توافر الموارد للوفاء بالاحتياجات الأساسية لجزء كبير ، من سكان العالم ، من ناحية أخرى . وقد اشتركت في ذلك الاجتماع الغالبية الساحقة من الدول . وقد كان لي شرف رئاسة ذلك المؤتمر الذي أكد من جديد ، على المستوى السياسي ، الصلة بين نزع السلاح والتنمية ، ومن المهم أن تتخذ على وجه الاستعجال خطوات للمتابعة حتى يمكن أن تترجم النتائج التي خلص إليها المؤتمر إلى أعمال . فهل لنا أن نأمل الآن في أن يشترك في هذا الجهد أولئك الذين لم يشاركوا في هذه المناقشة ؟

انتقل الآن إلى الجنوب الأفريقي ، حيث يستمر الكفاح من أجل الحرية والمساواة حتى اليوم . فالنظام العنصري في بريتوريا ينتهك كل قاعدة من قواعد السلوك المتحضر . وتشكل سياسته القائمة على الغمל العنصري إهانة لضمير الجنس البشري . ولا يزال نظام بريتوريا يحتل بصورة غير مشروعة ناميبيا ، ولا يزال يشن أعماله العدوانية على دول خط المواجهة . وبهذا ، يعتبر السبب الجذري للتوتر وعدم الاستقرار والصراع في المنطقة ، ويعرض للخطر السلم والأمن الدوليين . وقد رفض كل مبادرة للحل السلمي لمشاكل تلك المنطقة .

وفي مواجهة تشدد النظام العنصري ، يصبح الخيار السلمي الوحيد المتاح للمجتمع الدولي فرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا ، والبديل لذلك هو الاضطراب والاصطخاب والعنف .

ونؤكد من جديد دعمنا الكامل لكفاح شعب ناميبيا في سبيل الحرية ، بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . والاساس الوحيد للتسوية السلمية للمسألة الناميبية يكمن في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، دون إدخال مسألة الربط .

قررت بلدان عدم الانحياز ، في اجتماع القمة الذي عقد في هراي في العام الماضي ، أن تنشئ صندوق افريقيا ، بهدف مساعدة دول خط المواجهة وحركات التحرير الوطني في الجنوب الأفريقي ضد أعمال السلب والنهب التي يرتكبها النظام العنصري . وقد تشرفت الهند باختيارها لرئاسة الصندوق الذي دخل مرحلة التشغيل بدعم واسع النطاق من المجتمع الدولي . وعلى كل من يؤمنون بضرورة العمل على الحل السلمي لمشكلات الجنوب الأفريقي واجب دعم هذا الصندوق والاسهام فيه .

في ٢٩ تموز/يوليه وقع الرئيس جاياواردينى رئيس جمهورية سرى لانكا ، ورئيس وزراء الهند راجيف غاندي اتفاقا تاريخيا حقق السلم والهدوء لسرى لانكا بعد أربع سنوات من الاصطخاب . وقد أكدنا على أهمية وضرة إيجاد تسوية سياسية للصراع العرقي الذي عانت منه سرى لانكا منذ عام ١٩٨٣ . وأود أن أشيد برئيس جمهورية سرى لانكا لتوقيعه هذا الاتفاق الذي يدل على أن بلدان عدم الانحياز يمكنها أن تحسم مشكلاتها دون

تدخل خارجي . ونحن إذ نأخذ تاريخ الصراع في الاعتبار ، نجد أن هناك معابا لا مهرب منها ، لكنها معاب يمكن التغلب عليها . وسوف تحل عاجلا لا آجلا بفضل توافر التفاهم وحسن النية بين البلدين .

تدعو الحالة في غرب آسيا إلى القلق العميق . والمشكلة التي في لب الحالة قضية فلسطين . فالشعب الفلسطيني ما زال محروما من حقوقه غير القابلة للتصرف ومن حقوق الانسان ، بما فيها حقه في إقامة دولة مستقلة في وطنه . ونحن نؤيد كفاح الشعب الفلسطيني ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية . ونحث على عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الاوسط في وقت مبكر ، تحت اشراف الأمم المتحدة ، وبمشاركة جميع الاطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية .

كما يشير استمرار الأعمال القتالية بين ايران والعراق بالغ قلقنا ، إذ تربطنا صلات تاريخية وثيقة بكلا البلدين ، ونرغب رغبة صادقة في أن نرى كلتا الامتين تعيشان في سلم . لقد حظي الصراع الذي يجري في منطقة تجاورنا مباشرة بين هذين العضوين الهامين في حركة عدم الانحياز ، باهتمامنا المتواصل . وقد شاركت الأمم المتحدة مشاركة قوية في التماس السبل والوسائل لإنهاء تلك الحرب ، فاعتمد مجلس الأمن بالاجماع القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) ، وشارك الأمين العام في مشاورات هامة تتعلق بتنفيذه . ونحن نشيد بهذه الجهود المستمرة ونؤيدها آمليين أن تؤدي إلى تسوية تفاوضية يقبلها طرفا هذا الصراع المساوي .

وتؤيد الهند أيضا جهود الأمين العام وممثلته الخاص للتوصل إلى حل سلمي وعاجل للحالة في أفغانستان .

إن الوجود العسكري للدول الكبرى في المحيط الهندي أمر يثير القلق . وقد تكشف هذا الوجود لسوء الحظ في الشهور الأخيرة . فالوجود العسكري المتزايد لدول خارجية يتناقض مع إعلان ١٩٧١ باعتبار المحيط الهندي منطقة سلم . وهذا يبين بجلاء أن الهدف الرئيسي وراء إعلان ١٩٧١ لا يزال سليما اليوم مثلما كان يوم صدور الاعلان . والاهم من ذلك ، أنه يبين عدم جدوى الجهود الرامية إلى التقليل من أهمية هدف الاعلان ، وهو معالجة التهديد الخارجي في المحيط الهندي . وفي هذا الصدد ، نعتقد

أنه ، فيما يتعلق بالمؤتمر الدولي المقترح بشأن المحيط الهندي ، من أجل أن يحقق نتائج ذات بال ، من الضروري ، كما يحقق المؤتمر نتائج ذات بال ، أن تكفل مشاركة جميع الدول الكبرى ذات الوجود العسكري في المحيط الهندي .

انتقل الآن إلى منطقة مجاورة أخرى ، تربطنا بها صلات تاريخية وثقافية وثيقة هي جنوب شرقي آسيا . وكما نأدينا دائما في كل حالات الصراعات ، لا يمكن حسم مسألة تلك المنطقة إلا عن طريق الحوار السياسي ، مع أخذ المصالح والاهتمامات المشروعة لبلدان المنطقة بعين الاعتبار . ومما يشجعنا أن جميع بلدان المنطقة تريد حلا سلميا وتشارك في محاولة إيجاد صيغة لحوار اقليمي . وقد رأينا إمكانيات لمجالات مشتركة للتفاهم تبرز عقب الاجتماع الأخير بين وزير خارجية اندونيسيا وفيت نام . وقد قمت أخيرا بزيارة جميع بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (الآسيان) ودول الهند الصينية . ونعتقد أن هذه الاتصالات يجب تعزيزها وتوسيع نطاقها بين بلدان المنطقة . ولا يزال شبه جزيرة كوريا مقسما . ونحن نؤيد رغبة شعب كوريا في إعادة التوحيد السلمية .

وشمة تطورات مشجعة في أمريكا الوسطى . ففي أعقاب العمل القيم لمجموعتي كونتادورا والدعم اتخذت دول أمريكا الوسطى مبادرة اقليمية ذات أهمية كبرى . ونحن نرحب بحرارة باتفاق غواتيمالا وأعمال المتابعة التالية له . وإننا واثقون من أن جميع الأطراف ، داخل المنطقة وخارجها ، سوف تتعاون تعاوننا كاملا من أجل كفالة نجاح هذه المبادرة الاقليمية التي تفتح آفاقا للسلم والتقدم والاستقرار في أمريكا الوسطى .

ونؤكد من جديد تضامننا مع شعب قبرص ، الذي لا يزال بلده مقسما ولا يزال جزء منه تحت الاحتلال الاجنبي ، ونؤكد من جديد دعمنا لوحدة قبرص واملاتها الاقليمية وسيادتها واستقلالها وعدم انحيازها ، وهي بلد تربطنا به علاقات تقليدية وثيقة وودية . ونؤيد جهود الامين العام لإيجاد حل مرض لهذه القضية .

تشير الاحداث في فيجي الجزع العميق . فمن المحزن بمفء خاصة أنه في الوقت الذي توصلت فيه الاحزاب السياسية التي تمثل شعب فيجي إلى اتفاق يمكن أن يمضي بذلك

البلد على طريق الوفاق الوطني ، صوبت القوات المسلحة ضربة قاتلة إلى هذه العملية ، بالاستيلاء على السلطة للمرة الثانية . والمحاولات الرامية إلى حرمان مواطني ذلك البلد من حقوقهم المشروعة ، على أساس أصلهم العرقي وحده ، تتنافى مع جميع قواعد الديمقراطية وحقوق الانسان وتتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة . إن ما يحدث في فيجي تتردد فيه أصدااء عنصرية غير مقبولة . وهذا التطور غير مقبول . ونعتقد أن السبيل إلى السلم والرخاء في فيجي يكمن في استعادة الديمقراطية وحكم القانون .

لقد حققت الهند هذه السنة شيئاً فريداً هو أنها أصبحت أول مستثمر رائد مسجل في ظل نظام الأمم المتحدة للمحيطات بتخصيص منطقة للبحث عن المعادن في قاع البحر ، وسط المحيط الهندي . وقد خصصت هذه المنطقة للاستكشاف والاستغلال الدوليين . ونعتقد أن هذا الحدث التاريخي يشكل بداية تنفيذ النظام الدولي للتعدين في قاع البحار ، وأنه قد عزز حكم القانون الدولي .

انتقل الآن إلى الاقتصاد العالمي ، الذي لا يزال في حالة فوضى شديدة . فمعدلات النمو - حتى في البلدان المتقدمة ذاتها - منخفضة تماماً . بل أن جميع توقعات المستقبل تشير إلى معدلات نمو أدنى لتلك البلدان . وقد انخفض نصيب الفرد من الدخل القومي في كثير من البلدان النامية إلى مستويات أدنى مما كان عليه منذ عقد مضى ، وانهارت أسعار السلع الأساسية بالقيمة الحقيقية إلى أدنى مستوى لها في ٥٠ سنة . ورغم بدء جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف ، لا يزال انتشار التدابير الحمائية مستمرا دون هوادة . ولا تزال أسعار الفائدة عالية بالقيمة الحقيقية . وقد عانت السيولة النقدية الدولية من تقلص شديد فيما يتعلق بحجم التجارة واحتياجات البلدان النامية . كما أن شكل الميزان التجاري قد تشوه تشوهاً خطيراً بغواض لا سبيل إلى إدامتها في بعض البلدان وعجوزات في البلدان الأخرى ، وأسعار صرف عرضة لتقلبات واسعة النطاق .

من المسلم به الآن على نطاق واسع أن اقتصاد العالم يواجه أزمة هيكلية ، وأن تلك الأزمة لا يمكن التغلب عليها في سياق النظام الذي وضع بعد الحرب العالمية الثانية . إن هناك ، لذلك ، حاجة ماسة لاستراتيجيات تعاونية تستنير بالادراك الصريح للتكافل العالمي المتزايد . فنحن بحاجة الى اعتماد تدابير سياسة شاملة متآزرة في مجالات النقد والتمويل والديون والتجارة والتنمية وتدفق الموارد . فلا سبيل الى التغلب على أزمة النظام الاقتصادي الدولي الراهنة إلا إذا عملنا على وضع نظام اقتصادي جديد .

أما في مجال التجارة الدولية ، فإن أعلى الأولويات يجب أن تولى لمون وتعزيز نظام تجارة مفتوح متعدد الاطراف ، وترجمة الالتزامات المتكررة بشأن تثبيت الاسعار وتخفيضها ، الى واقع . ومن المهم أن نضمن أن تؤدي جولة مفاوضات أوروغواي الى ظهور نظام تجارة دولي بمعنى الكلمة ، يعزز النمو والتنمية ، ويدرك بوضوح حاجة البلدان النامية . ويتعين أن تصبح التعددية وعدم التمييز الاساس لتوسع التجارة المستمر .

أما في مجال السلع الاساسية ، فقد أكدنا في الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية استمرار ملاحية البرنامج المتكامل للسلع الاساسية . ومع التصديقات الجديدة ، نأمل أن يبدأ تشغيل الصندوق المشترك قبل نهاية عام ١٩٨٧ . كما نأمل أن تبدأ عما قريب جولة جديدة من المشاورات بشأن السلع الاساسية غير المشمولة بالاتفاقات والترتيبات القائمة .

وتنبغي زيادة تدفقات الموارد التمويلية من البلدان المتقدمة الى البلدان النامية زيادة ملحوظة ، كما تنبغي زيادة موارد المؤسسات التمويلية الدولية ليتسنى لها أن تقوم بدور قيادي في تمويل التنمية . وإننا نشعر بخيبة أمل لأن عملية تجديد الموارد الشامنة لمؤسسة التنمية الدولية لم تزد بالقيمة الحقيقية ، عن عملية التجديد السادسة . إلا أننا شعرنا بالتحجيع مؤخراً نتيجة للتحرك صوب التوصل الى اتفاق بشأن رأس المال العام للبنك الدولي .

إن أزمة الديون الخارجية من أخطر المشاكل التي تعاني منها البلدان النامية اليوم . ويتعين أن تحل أزمة الديون الخارجية حلا منمفا ومرنا يستهدف تحقيق التنمية ، ويقوم على مفهوم تشاطر المسؤولية والحوار السياسي . وحتى يكتب النجاح لهذه الاستراتيجية ، لا بد من تشجيع أهداف موازية - كزيادة وصول صادرات البلدان النامية الى الأسواق ، وأسعار فائدة منخفضة ، وتعزيز أسعار السلع الرئيسية والعمل على استقرارها ، والعمل على إيجاد أسعار صرف أكثر استقرارا ، واعتماد سياسات اقتصادية شاملة تستهدف تشجيع النمو وتكون أكثر نشاطا في البلدان المتقدمة الكبرى . وعلى ضوء الحالة المؤسفة بشكل عام للحوار الاقتصادي الدولي ، يتعين أن ينظر الى الدورة السابعة للأونكتاد باعتبارها دورة لم تنجح إلا نجاحا متواضعا فقط ، أحرز فيها تقدم في بعض المجالات . وعلى ضوء الخلفية التي عقد فيها المؤتمر ، تكمن أهميته الكبرى في إعادة التأكيد على صلاحية الأونكتاد وعلى ولايته .

إن تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية يسهم اسهاما رئيسيا في هذا الموضوع . ويسرنا أن نلاحظ أن رئيسة الوزراء برنتلاند ، رئيسة اللجنة ، في كلمتها التي ألقته أمام الأونكتاد السابع ، سعت الى تبديد المخاوف من استخدام الاهتمامات البيئية لفرض مزيد من الشروط على سياسات اقراض المؤسسات التمويلية الدولية . وقد أوضح تقرير برنتلاند أهمية والحاجة معالجة القضايا البيئية على معيد دولي . وإذا كنا نريد حقا أن نعطي هذا الموضوع أولوية عليا ، فإنه يتعين على المجتمع الدولي أن يجد موارد اضافية للتدابير البيئية السليمة . وإن أي تحويل للموارد التي يصرف منها حاليا على التنمية للصرف على النواحي البيئية سيكون ضارا . فالفقر مُحْدَثٌ للتلوث . وأي ابطاء للتنمية لا يمكن إلا أن يؤدي الى تفاقم المشاكل البيئية في البلدان النامية .

إننا نلتقي هنا كل عام في شهر أيلول/سبتمبر لنتداول في أدواء البشرية . فهل يعطينا النظر الى الشهور التسعة الماضية شعورا بالامل أم شعورا باليأس ؟ لقد حان الوقت لمراجعة الحسابات ومماصة النقد الذاتي والتأمل . ان الاتفاق الدولي يعطينا

مورة قاتمة ومشؤومة . لكن تلوح بين الفينة والفينة بارقة أمل ، ويبدو ، فيما عدا ذلك ، أننا ننظر الى مستقبل قاتم لا يلوح فيه أي بصيص من الامل . قبل بضعة أسابيع ، تجاوز تعداد سكان العالم خمسة بلايين نسمة - وذلك حدث جلل . إن استنزاف مصادر الطاقة جارٍ دون هوادة . وتقوم الاطراف الغنية بإيقاد شموعها من الطرفين ومن الوسط أيضا ، في حين أن الاطراف الاقل حظا ، محرومة من أبسط اساسيات الحياة . ولا يزال الهجوم اليومي على البيئة مستمرا . إن المسرح الاقتصادي لا يدعو الى الارتياح . فالارهابيون والمتطرفون يعكرون صفو السلم ويُقَضُّون مضاجع الأمم .

إن الأمم المتحدة لا تقدم الخلاص ، ولكن بوسعها ، وقد فعلت ، أن تمهد الطريق ، وأن تهيء الجو المناسب ، وأن تتيح المكان ، وتقترح جدول أعمال للسلم . وكما قال أحدهم ، في حين أن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تتفاوض نيابة عن العالم ، فإن بوسعها أن تساعد العالم على التفاوض مع بعضه البعض .

السيد عبد المجيد (مصر) : السيد الرئيس ، يطيب لي أن أستهل كلمتي بالاعراب عن تهنئتي القلبية ، وتهنئة وفد مصر ، لانتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين . ويزيد من سعادتنا أن يكون الرئيس شخصية تتمتع بكفاءة مشهود بها ، من دولة صديقة تربطها بمصر وشائج الصداقة وعلاقات الود والتفاهم . وبنفس الروح ، أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن عميق شكرنا للسيد همايون رشيد تشودري ، وزير خارجية بنغلاديش ، على إدارته الحكيمة للدورة الحادية والأربعين ومساهماته القيّمة في توجيه أعمالها نحو أهدافها المرجوة .

إن الأمم المتحدة ، التي قامت تعبيراً عن آمال البشرية في السلام والأمن والحرية ، والتي مثلت مبادئها منارات على سبيل الحق والعدل ، ما تزال تتعلق بها آمال الشعوب وما يزال لها ، بعد مضي اثنين وأربعين عاما على قيامها ، دور جوهري في الحفاظ على الأمن والسلام وارساء العلاقات بين الدول والشعوب على قواعد من التعاون والترابط واحترام الحقوق والمساواة في السيادة .

ان ما يشهده عالمنا اليوم من ظروف دولية بالغة الدقة ومن مراعات يتزايد اشتعالها أو تكمن فيها عناصر الخطر والانفجار ، يجعلنا أشد استمساكا وأكثر اصرارا على أن تسود العلاقات بين الدول مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . واننا لعلنا لعلنا ثقة من أن الأمم المتحدة ، التي كانت اطارا أساسيا للحفاظ على الأمن والسلام منذ وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ، ستظل تؤدي دورها وتؤكد مبادئها مهما كانت الصعاب والتحديات .

إننا نؤمن أن السلام لا ينقسم ولا يبتجزأ ، وأن الأمن لا يمكن أن يكون حكرا على البعض دون البعض الآخر ، وفي عالم اليوم الذي ترابطت أوصاله وتضاءلت مسافته ، لم يعد لأحد أن يشعر بالأمن في معزل عن بقية المجتمع الدولي ، وإذا كان خطر المواجهة بين القوتين العظميين أمرا يترك آثاره ويلقي بظلاله على العالم بأسره ، فإن أي تقدم يتم في مجال نزع السلاح بين القوتين العظميين إنما يخلق جوا من الانفراج والتهديئة ينعكس أثره على العديد من الصراعات الاقليمية . ومن هذا المنطلق ، استقبلت مصر باهتمام بالغ الأنباء الخاصة بتوصل الدولتين العظميين ، من حيث المبدأ ، الى اتفاق حول حظر بعض أنواع الأسلحة النووية ، وهو اهتمام نابع عن ايماننا العميق بأن الأسلحة النووية تشكل أكبر الخطر على الإنسانية . وتود مصر أن تهنيئ الدولتين على نجاح جهودهما في هذا المجال ، خاصة وأن حظر هذه الأسلحة سيشكل سابقة فريدة ، وأولى الاتفاقيات التي يتم بمقتضاها نزع سلاح بالفعل في اطار ما وضعه المجتمع الدولي من أولويات للجهود الدولية في مجال نزع السلاح .

ونود أن ننوّه أيضا بما أُعلن من اتفاق الدولتين العظميين على بذل مساعٍ مكثفة وعاجلة في مجال نزع الأسلحة النووية عابرة القارات ، مما يخفف من حدة التوتر والمخاطر النووية الوخيمة العواقب .

ان نزع السلاح قضية شاملة ، فهو قضية أمن وسياسة ، وهو قضية تنمية ، بل هو قضية وجود للمستقبل . ان الاجماع الدولي منعقد على أن استخدام أسلحة الدمار الشامل لا يترك غالبا أو مغلوبا ، ومن ثم ، فإن الاصرار على الاستمرار في سباق التسلح هو إصرار على هدر طاقات الشعوب ومواردها في غير ما طائل وبدون جدوى . ومن هذا المنطلق ، كان قرار الجمعية العامة بعقد المؤتمر الدولي لنزع السلاح والتنمية ادراكا بأن الأمن الدولي والتنمية عنصران لا ينفصلان . ولقد آن الاوان لكي توجه البشرية جهودها للبناء بدلا من الهدم ، وللتنمية بدلا من سباق التسلح المحموم .

ان معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، والجهود المبذولة لاستخدام الطاقة النووية في المجالات السلمية صنوان متلازمان . ومصر تدعو المجتمع الدولي لتكثيف

جهوده من أجل انضمام الدول غير الموقعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية الى هذه المعاهدة . كما أن مصر تأمل في أن تكون منطقة البحر المتوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية ، وأن يبقى البحر المتوسط معبرا للتجارة والحضارة وبحيرة للأمن والسلام . ومن نفس المنطلق ، تؤكد مصر على أهمية انشاء منطقتين منزوعتين من السلاح النووي في كل من الشرق الاوسط وافريقيا . وهما هدفان داومت مصر على المناداة بهما ، وأخذت زمام المبادرة في تقديم اقتراحات محددة بشأنهما ، ولعله يكون مناسباً الاستفادة من هذا المنبر لنناشد دول المنطقة ، والدول العظمى من خارجها ، بتبني المواقف واتخاذ الاجراءات الكفيلة بترجمة كل ذلك الى واقع ملموس في المستقبل القريب .

إنه اذا كانت الحرب العراقية الايرانية هي بؤرة الاحتدام ، ومصدر الخطر في منطقة الشرق الاوسط ، فإن هذا لا ينبغي له أن يحجب عنا حقيقة أن قضية فلسطين هي جوهر النزاع فيها ، وأنها - مهما تقادم العهد بها أو احتدمت الصراعات من حولها - ستظل مصدر الخطر ومكمن التوتر والاضطراب . ان السلام لا يمكن أن يقوم ولا أن يستقر ، مادام الشعب الفلسطيني محروما من حقوقه الوطنية المشروعة وأولها حقه في تقرير مصيره على تراب بلاده .

ان مصر التي التزمت بالقضية الفلسطينية منذ كانت هذه القضية ، لا تقل اليوم التزاما بها ، لا ، ولن تتراجع عن التحمل بمسؤوليتها إزاءها . ان التزامنا بإحقاق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني هو جوهر التزامنا بالسعي من أجل ارساء قواعد السلام العادل والشامل في منطقتنا ، فالسلام الذي نبغيه سلام يقوم على الاعتراف بالحقوق المشروعة للأطراف جميعا . واذا كان تحقيق السلام يقتضي من كل طرف أن يبذل جهدا ، وأن يقبل بروح التسوية والعدالة ، فإننا نؤمن بأن السلام غنم للأطراف جميعا ، كما أن بقاء حالة التوتر والنزاع لا يحقق مصلحة لأحد ، وهو خسارة لكل الأطراف .

ان مرور عشرين عاما على احتلال اسرائيل للأراضي العربية في حزيران/يونيه ١٩٦٧ مقرونا برفض حاسم من الشعب الفلسطيني لهذا الاحتلال ، إنما يؤكد الحاجة إلى إقامة صرح السلام الشامل المؤسس على العدل ، ووجوب إعادة الحقوق المشروعة التي أصحابها في إطار يضمن تحقيق الأمن المتبادل والاقرار بحقوق كل دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدود آمنة معترف بها ، وعلى أساس مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب .

ان عبرة التاريخ وخلاصة التجربة تؤكد لنا أن حقوق الشعوب لا تسقط بالتقادم ولا تضع بالنسيان ، وان القوة قد تفرض أمرا واقعا ، ولكنها لا تمنح أمنا ، ولا تقيم سلاما ، فالعدل هو سبيل السلام ، كما أن السلام يقتضي سعيا واصرارا ويستلزم الانضيم الممكن جريا وراء المستحيل ، وأن نعمل على الاستفادة من كل فرصة متاحة وكل ظرف سانح ، وأن نروي كل نبتة خير حتى تؤتي أكلها عدلا وأمنا وسلاما .

ولقد واصلت مصر جهودها بغير كلل ولا ملل ، وعلى اتساع العالم كله ، من أجل تحقيق ما ننادينا به من أن يكون عام ١٩٨٧ عام السلام ، من خلال مفاوضات بين الاطراف وفي إطار مؤتمر دولي للسلام . ولقد استطاعت هذه المساعي ، تؤيدها وتعضدها جهود مخلصات لاطراف أخرى ، أن تؤدي إلى ما يكاد أن يكون اجماعا عالميا على تأييد فكرة المؤتمر الدولي للسلام . وأود أن أسجل هنا بالتقدير تأييد حركة عدم الانحياز ، والمؤتمر الاسلامي ، والمجموعة الأوروبية ، ودول مجلس الشمال ، مما كان له أبلغ الأثر في صياغة هذا الاجماع العالمي ، حتى أصبح انعقاد المؤتمر الدولي احتمالا قائما بل خيارا وحيدا بعد أن كان مجرد فكرة تفتقر إلى الدعم والتأييد .

واسمحوا لي ، في هذا السياق ، وباسم حكومة جمهورية مصر العربية ، أن أحيي الجهود المخلصة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة من أجل استطلاع آراء الأطراف المعنية والدول الكبرى حول تصورها لكيفية عقد المؤتمر الدولي للسلام ، ولما أسهم به من أفكار ومقترحات كانت موضع الاهتمام والتقدير .

ان مصر تدرك أن محاولة فرض الأمر الواقع وتجميد الأمور على حالتها الراهنة تنذر بأخطار بالغة تنطوي على أoxم العواقب ، ومن ثم فهي لا ترى بديلا للعمل الجاد والسعي المتواصل من أجل دفع مسيرة السلام مع جميع الأطراف المعنية ، ويهمني هنا أن أوضح ما يلي .

أولا ، ان التزام مصر بقضية الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية المشروعة التزام ثابت أصيل لا يتغير ولا يتحول ، كما أن مصر تؤكد على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

ثانيا ، ان مصر تحترم التزاماتها الدولية وتتقيد بها ولا تحيد عنها أو تتنكر لها .

ثالثا ، ان المؤتمر الدولي للسلام قد أصبح الصيغة الممكنة الوحيدة والمقبولة لاستئناف مسيرة السلام ، ومن الضروري أن تتكاتف الجهود من أجل اقناع القوى الرافضة لعقد هذا المؤتمر بأن الوقت حان لنظرة تستشرف آفاق المستقبل ، وتتطلع إلى عمر جديد بلا صراع ولا حرب في ظل سلام عادل ودايم .

رابعا ، ولكي يكون المؤتمر الدولي ذا مصداقية وفعالية ، ترى مصر : أن يعقد في إطار الأمم المتحدة ؛ وأن يشكل قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ و ٢٢٨ ، بالإضافة إلى حقوق الشعب الفلسطيني مراجع استناد هذا المؤتمر ؛ وأن تشارك فيه جميع الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية مع اعطاء أهمية خاصة لتشكيل وفد أردني فلسطيني مشترك بالتنسيق التام بينهما ؛ وأن تشارك فيه الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن ، بما لها من مسؤوليات نحو السلم والأمن الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة ؛ وأن يكون المؤتمر أطارا فعالا لتفاوض مباشر لجميع عناصر القضية الفلسطينية والحقوق المرتبطة بها ، وكذلك لمشكلة الشرق الأوسط التي تمثل القضية الفلسطينية جوهرها .

وانني ، باسم مصر ، أدعو القوى المحبة للسلام في العالم أجمع أن تعقد العزم ، وتضاعف الجهد ، من أجل العمل على تحقيق تسوية شاملة وعادلة للنزاع في الشرق الأوسط . ولعل ما تحقق من تقدم في اتجاه القبول بعقد المؤتمر الدولي للسلام يكون باعثا وحافزا لنا جميعا حتى نذلل العقبات الباقية ونحافظ على قوة الدفع ونواصل مسيرة السلام إلى غايتها المأمولة .

فقد شهدت الساحة اللبنانية استمرارا للتطورات المؤسفة في أعرب حرب أهلية طال أمدھا وضاعت المسؤولية فيها ، وتاهت في خضم أحداث متلاحقة . وإذا كانت المسألة اللبنانية هي إحدى نتائج تجميد القضية الفلسطينية ، فمازلنا ننادي بأن يرفع الجميع وبلا استثناء أيديهم عن لبنان حتى تتاح الفرصة للشعب اللبناني الشقيق كي يضم جراحه ويضم صفوفه ويجمع شمل أبنائه في مصالح وطنية صادقة تعيد الأمن والسلام إلى ربوع لبنان ، وتعيد هذا الشعب العزيز إلى ممارسة حياته الطبيعية وأداء دوره العربي والحضاري المتميز .

ان ما يحدث في منطقة الخليج من مواجهة وصراع تنذر تطوراتہ كل يوم بمزيد من التردی ، قد أصبح مصدرا لتوتر دولي بالغ كما أنه مثار قلق عميق لدى كل القوى المحبة للسلام الراغبة في الاستقرار . وللأسف الشديد فإن هذا الوضع هو النتيجة المنطقية للحرب العراقية الإيرانية التي تدخل عامها الثامن في اهدار لطاقتات وإمكانات ودماء شعبين شقيقين بحيث أوقفت عجلة النمو والتقدم وأودت بحياة ما يقرب من المليون من أبنائهما ، ودمرت امكانيات هائلة لديهما كما هددت تداعياتها منطقة الخليج كلها وعوقت مسرى الملاحة الدولية فيها .

لقد أيدت مصر قرار مجلس الأمن الأخير ٥٩٨ (١٩٨٧) فور صدوره وماتزال ترى وجوب تطبيقه باعتبار أن وقف رحى الحرب الدائرة هو الحل الجذري للموقف المتوتر على ضفاف الخليج وفي قلب مياهه والذي يهدد مصدرا من أهم مصادر الطاقة العالمية . واتساقا مع الشرعية الدولية ، فإن رؤيتنا للقرار هي رؤية شاملة ومتكاملة إذ يجب أن يطبق في كليته وفي اطار زمني مناسب لا يفرغه من مضمونه ، من ناحية ، كما لا يؤدي إلى تجزئته ، من ناحية أخرى . بل لعله ليس من قبيل المبالغة القول بأن تطبيق هذا

القرار سوف يكون اختباراً مؤثراً لمصادقية الشرعية الدولية وقدراتها على تنفيذ قرار اتخذته أعلى جهاز بالإجماع . وأود أن أعلن عن تحيتنا لموقف العراق الشقيق في استجابته الفورية لقرارات الشرعية الدولية ، ونطالب إيران بأن تسهم في دعم تلك المسيرة الدولية نحو سلام عادل يعطي كل ذي حق حقه ويفتح الباب نحو تعايش سلمي تعوض نتائجه ما أكلته حرب الثماني سنوات من حرث ونسل . ويهمني في هذا المقام أن أعبر عن دعمنا لجهود الأمين العام للأمم المتحدة وأن ندعو الجميع للتعاون الصادق والفعال مع مساعيه وجهوده . كما يهمني أيضاً أن أؤكد أننا نعتبر أمن أشقائنا في الخليج من صميم أمن مصر .

إن المجتمع الدولي يواجه اليوم ظاهرة خطيرة تتنكر لما تعارف عليه المجتمع المتحضر من قيم ، وتهدد أمنه وسلامته .

ان سريان تيار العنف والإرهاب لا يمثل تهديدا ماديا لأمن الافراد والشعوب بقدر ما يعبر عن اتجاه فكري خطير يتخذ من العنف وسيلة وغاية ، ويرفض التعدد في الرأي ، ويغلق الأبواب أمام الحوار الحر ، والتعايش البناء .

لقد تجددت مؤخرا حوادث الارهاب ، وامتد نطاقها ليشمل بقاعا عزيزة وغالية هي في نفس الوقت أماكن مقدسة لنا ولغيرنا من المسلمين لها حرمتها واحترامها ومكانتها لدى مئات الملايين من البشر . ودلّت هذه الحوادث على أن خطر الارهاب مازال قابعا في مكنه يظل برأسه وينقض كلما سنحت الفرصة ، ويستشري كلما أرخينا القبضة ، أو حسنت لدينا الظنون . وأود أن أغتنم هذه الفرصة ، خاصة وأن موضوع الارهاب مطروح للمناقشة والبحث على جدول أعمال هذه الدورة ، لاعيد تأكيد وجهة نظر مصر ورأيها في ضرورة التصدي لمعالجة ظاهرة الارهاب من كافة جوانبها وبحسب أسبابها وجذورها توصلا إلى عقد اتفاقية شاملة لسد الشفرات الموجودة في التشريعات الدولية التي تتصدى لعلاج بعض جوانب هذه المشكلة ، مع دعوة الدول التي لم تنضم للاتفاقيات القائمة للإسراع بالانضمام إليها ، وتطبيقها في تشريعاتها الداخلية أخذا في الاعتبار لحق الشعوب وحركات التحرر المعترف بها في النضال الوطني من أجل التحرر والاستقلال .

ان المبادئ التي قامت عليها حركة عدم الانحياز مازال حية وصالحة ، فهي تعبير سياسي عن دول العالم الثالث في كفاحها الدائب من أجل الحرية والاستقلال ، وهي اسهام ايجابي في صيانة السلم الدولي وتخفيف حدة التوتر .

وإن مصر ، بحكم مسؤوليتها التاريخية كإحدى الدول المؤسسة لحركة عدم الانحياز ، ترى أنه لابد من الحفاظ على المفاهيم والمبادئ التي قامت عليها الحركة ، وأنه لابد من التصدي بحزم لدعاوى التطرف والمغالاة التي تستهدف اخراج حركة عدم الانحياز عن خطها الاصيل ومبادئها السامية ، وهي تنوّه بما تميزت به الدول غير المنحازة من وعي عميق والتزام ثابت وبنجاحها في الحفاظ على المبادئ الاصيلية لعدم الانحياز رغم الضغوط والصعاب ، وهو ما تجلّى بصفة خاصة في مؤتمر قمة نيودلهي للدول عدم الانحياز سنة ١٩٨٣ وقمة هراري سنة ١٩٨٦ .

وإذا كانت حركة عدم الانحياز هي التعبير السياسي عن دول العالم الثالث ، فإن مجموعة الـ ٧٧ تعبير عن آمال تلك الدول وتطلعاتها إلى نظام اقتصادي دولي أكثر عدالة ، كما أنها محاولة لتأكيد التعاون والاعتماد الجماعي على الذات بين الدول النامية .

ان لمصر انتماء أصيلا ، هو الانتماء الاسلامي . والانتماء للعالم الاسلامي هو في جوهرة ايمان برسالة الاسلام التي تقوم على أن الناس سواسية كأسنان المشط ، وأنه لا فضل لعربي على أعجمي ، ولا لأسود على أبيض ، إلا بالتقوى ، وأنه لا اكراه في الدين ولا في الرأي ، وهي رسالة عدل وسلام ، ودعوة حق وخير ، ومنهج حرية وديمقراطية .

وانه لمن دواعي الاسف والالَم أن يكون العالم الاسلامي مسرحا لصراعات دامية بين بعض دوله ، وأن يشهد محاولات آثمة تستهدف تشويه صورة الاسلام وإلباسه ، كذبا واقتراء ، شوب العنف والتعصب ، كما رأينا في أحداث مكة المكرمة الاخيرة .

ولقد كانت عودة مصر إلى المشاركة الفعالة في منظمة المؤتمر الاسلامي فرصة كي تتضافر جهودها مع جهود الدول الاسلامية الشقيقة في التصدي لما يواجهه العالم الاسلامي من تحديات وما يتعرض له من أخطار .

ان الوضع المتردي الذي يعيش في ظله اخواننا الافارقة في جنوب القارة الافريقية تحت وطأة السيطرة العنصرية لنظام بريتوريا ، واستمرار تشبث هذا النظام بالاحتلال غير المشروع لناميبيا ضد أمانى شعبها وتطلعاته ، وحقه المشروع في تقرير المصير والاستقلال ، إنما يشكل مصدرا مستمرا للقلق العميق ، وتحديا متزايدا لإرادة كل الشعوب المحبة للسلام .

ولا شك أن المحاولات المكشوفة والمشبوهة لحكومة جنوب افريقيا ، سواء بإدخال ما تصفه باسم الاصلاحات الدستورية أو باستخدام أساليب العدوان والابتزاز المسلح ضد الدول الافريقية المجاورة ، كلها محاولات عابثة ومرفوضة ومدانة ، ومصر انطلاقا من مسؤوليتها الافريقية ، وتضامنا مع أشقائها الافارقة ، تعلن أنها تقف بكل حزم وصلابة وراء كفاح شعب جنوب افريقيا من أجل حقه الانساني والطبيعي في المساواة والحرية كما

تدعم النضال المشروع لشعب ناميبيا بقيادة سوابو ممثله الشرعي والاميل حتى ينال استقلاله الكامل ، كما تدعو مصر لمؤازرة دول المواجهة الافريقية في مواجهة ما تتعرض له من تهديد وعدوان .

وان مصر لتتهيب بمجلس الامن أن يمارس مسؤولياته تجاه شعوب الجنوب الافريقي وأن يعمل على تمكينها من أن تحيا حياة حرة كريمة شأن سائر الشعوب الحرة المستقلة وأن يستخدم في ذلك كامل صلاحياته ومنها فرض العقوبات على هذا النظام اللاإنساني . وفي هذا الصدد ، فإنني أود أن أشير إلى التطور الايجابي في الرأي العام الغربي وفي مواقف الدول الغربية من السياسات العنصرية البغيضة لحكومة جنوب افريقيا ، وهو ما يزيد من عزلة هذا النظام العنصري وما يقرب يوم سقوطه وزواله . اننا ، ونحن نستشرف آفاق القرن الواحد والعشرين ، فإنه لا بديل لنا عن مواجهة شاملة للمشاكل التي تعوق مسيرة السلام والتعاون والتنمية .

وإذا قلنا ان مشاكل الشرق الأوسط وجنوب افريقيا تمثل بؤرات صراع مريع بين المفاهيم البالية والنظرات المستقبلية المتفتحة فلا نستطيع أن نتجاهل مشاكل أخرى تئن منها مناطق عديدة منها مشكلة قبرص في البحر المتوسط ، وأفغانستان في جنوب غرب آسيا ، وكوريا في شرقها ، وكمبوتشيا في جنوبها الشرقي ، وكذلك في امريكا الوسطى . وبالنسبة لقبرص فلا مفر من حل يأخذ في اعتباره الحقوق الثابتة والمشروعة لجميع القبارصة على حد سواء ، في اطار الحفاظ على وحدة الجزيرة واستقلالها ووحدتها أراضيها وعدم انحيازها .

وأما أفغانستان ، فمع تأييدنا لجهود الأمين العام للتوصل إلى تسوية عادلة للمشكلة الأفغانية ، فيجدر القول ان أية تسوية لهذه المشكلة يجب أن تحترم استقلال أفغانستان ، وأن تقوم على انسحاب كافة القوات الأجنبية من أراضيها ووقف التدخل في شؤونها الداخلية وتأكيد عدم انحيازها . وفي هذا ، فإن مصر تؤيد كافة المبادرات الجادة الداعية لانسحاب المبكر للقوات الأجنبية ، وعودة السلام والاستقرار لشعب أفغانستان الشقيق .

وعن كوريا ، فإننا نؤكد ترحيبنا ومساندتنا للأمانى المشروعة للكورييتين من أجل التوحيد السلمي لشبه الجزيرة الكورية وتحقيق الاستقرار والأمن في تلك المنطقة ، ونطالبهما بالدخول في حوار جاد من أجل هذه الغاية .

ومن نفس المنطلق ، فإننا نؤكد السيادة المصرية التي ترى في احترام استقلال كمبودشيا عنصرا هاما للاستقرار في جنوب شرقي آسيا .

وفيما يتعلق بأمريكا الوسطى ، فقد رحبت مصر بالاتفاق الذي تم بين دولها مؤخرا . وبالإضافة إلى موقفنا المعروف من تأييد جهود مجموعة الكونتادورا والمجموعة المساندة لها للتوصل إلى تحقيق السلام والاستقرار في أمريكا الوسطى ، فإن مصر تعيد تأكيد دعوتها لاحترام علاقات حسن الجوار وقدمية الحدود القائمة بين دول المنطقة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والحفاظ على حقوق ومصالح وآمال شعوب المنطقة وتجنب سياسات الإثارة وما يقابلها من محاولات الاستقطاب . ونحن نأمل أن يكمل الاتفاق الأخير جهود التسوية في تلك المنطقة بالنجاح حتى تنتهي مرحلة التوتر وتنطلق شعوبها نحو مرحلة من التعاون والتنمية في ظل الديمقراطية .

من الملفت للنظر ونحن ندنو من نهاية عقد الثمانينات أن تظل انجازات المجتمع الدولي في مجال العلاقات الاقتصادية مخيبة للآمال ، الأمر الذي حدا ببعض إلى تسميته بعقد التنمية المفقود . ولقد فاقت الأزمة الاقتصادية العالمية في أبعادها كل التصورات ، وكما جاء في كلمة السيد الرئيس محمد حسني مبارك أمام مؤتمر الاونكتاد السابع فإن مشكلة المديونية "أخذت أبعادا لا يمكن الاستهانة بها ، وأصبحت تنذر بأوخم العواقب ما لم يبادر المجتمع الدولي كله - من دائن ومدين - إلى مواجهتها على نحو فعال" . وإلى جانب الديون هناك أيضا قضايا تدهور معدلات التبادل

التجاري الدولي ، وانخفاض أسعار المواد الأولية ، وانخفاض تدفق مساعدات التنمية ، وارتفاع سعر الفائدة ، وتقلب أسعار الصرف ، وتسرب الموارد المالية من الدول النامية إلى الدول المتقدمة .

ولقد أدت الازمة الاقتصادية العالمية إلى وضع الدول النامية ، بمفئة عامة ، والدول الافريقية ، بمفئة خاصة ، أمام تحديات خطيرة وحكمت على شعوبها أن تحيا في ظروف معيشية قاسية ، الامر الذي يتطلب منا أن نعمل بكل عزم وجدية على مواجهة هذه الظروف في أسرع وقت ممكن .

وفي اطار هذه الصورة القائمة ، تظهر بعض المؤشرات التي تعطي بادرة أمل في الاحتكام إلى المنطق ، واتباع الحكمة في مواجهة هذه القضايا الاقتصادية الهامة والملحة . ولقد انعكست هذه المؤشرات في صدور الوثيقة الختامية الموحدة عن الاونكتاد السابع متضمنة توافق الآراء كدليل على عزم جميع الاطراف المشاركة - على اختلاف تمثيلاتها بين متقدم ونام - على تحمل مسؤولياتها والتزاماتها في مواجهة هذه الازمة الطاحنة ، الامر الذي يستحق منا كل تشجيع مقرونا بإعادة تأكيد التزاماتنا بالوثيقة الختامية للاونكتاد السابع .

ان الامم المتحدة ، وإن كانت قد قامت لتصون السلام بين الدول وتحافظ على استقلالها وحريتها ، فإنها قد أدركت منذ البداية ان حرية الامم لا تنبغي إلا على حرية الأفراد وان اهدار حقوق المواطن في دولته هو استمرار وامتداد لاسلوب لا يقيم وزناً للقانون والحق في العلاقات الدولية . ولقد كان الاعلان العالمي لحقوق الانسان بمثابة التزام أخلاقي يتجاوز الحدود والقيود ويجعل حماية حقوق الانسان وحياته هماً من هموم المجتمع الدولي والانسانية جمعاء .

وليس أفدح من أن يمتد العدوان على حقوق الانسان ليشمل انكار حقوق شعوب بأسرها كما هو الحال في سياسة الفصل العنصري (الابرتهايد) في جنوب افريقيا ، وكما يسلب الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره ويتعرض أبنائه تحت الاحتلال لانتهاك حقوقهم الاساسية التي منحها لهم خالقهم وأكدتها المواثيق الدولية المختلفة .

ولقد كانت مصر دائما في طليعة الدول التي تدعو إلى احترام حقوق الانسان وحقوق الشعوب . وكان اسهامها في وضع الاعلان العالمي لحقوق الانسان اسهاما بارزا ومقدرا .

ولقد شهدت السنوات الماضية الست من عهد الرئيس محمد حسني مبارك تقدما كبيرا في مجال احترام حقوق الانسان في مصر . ويكفي هنا أن أشير إلى أن مصر قد صدقت خلال الست سنوات الاخيرة على ستة مواثيق دولية تتعلق باحترام حقوق الانسان في مختلف المجالات ، واصبحت تشكل جزءا من نظامنا القانوني . فمنذ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ صدقت مصر على الاتفاقيات الآتية : العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؛ والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها ؛ واتفاقية مناهضة التعذيب ؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ؛ والميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب .

ولم يكن تصديق مصر على هذه المواثيق مجرد شكل بغير مضمون ، ولا كان مجازاة للمجتمع الدولي ، وإنما كان انعكاسا لتطور ديمقراطي واسع المدى عميق الاثر عرفته مصر ويتمتع به شعبها الآن . فقد أصبح الواقع السياسي المصري يقوم على التعدد في الرأي ، والحرية في التعبير السياسي ، والشفافي ، في ظل سيادة للدستور وللqانون ، يستوي أمامها الحاكم والمحكوم ، ويحوطها نظام قضائي مستقل يقيم العدل ويطبق القانون .

وها هو الشعب المصري يستقبل مرحلة جديدة ومجيدة في تطوره الديمقراطي حيث يقبل على اختيار رئيسه في استفتاء شعبي حر مباشر ، في مناخ من الحرية والاستقرار ، ووسط آمال في التنمية والتقدم والسلام .

لقد تحدثت عن الآمال الكبرى التي تحدثنا في سعيها الدائم نحو الحق والعدل ونحو التقدم والارتقاء . كما تحدثت عما يعترض مسيرتنا من صعاب وما يحوطها من أخطار . ولعل بشائر الأمل تغلب على نوازع اليأس حتى يمضي العالم وشمس القرن العشرين تؤذن بالافول بخطى ثابتة وبروح جديدة ليلتقي بإشراقة القرن المقبل والبشرية تنعم بمرحلة أمن وسلام وسنوات من الطمأنينة والاستقرار والرخاء .

السيد فاركوني (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، اسمحو لي أن أعرب لكم عن تهاني الحارة لانتخابكم رئيسا للدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ويسعدني انتخابكم بمفة خاصة لما بين بلدينا من علاقات ودية وثيقة وتعاون مشمر . وأؤكد لكم ، إذ تتولون هذا المنصب الرفيع المسؤول ، تعاون وفد جمهورية هنغاريا الشعبية وتأييده لكم .

يود وفدنا ، استرشادا بسياسة حكومة جمهورية هنغاريا الشعبية التي تتفق تماما مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ، أن يسهم بنشاط في نجاح أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة .

إن الشروط اللازمة لتوسيع دائرة الحوار وإقامة تعاون فعال بين الأمم ، تبدو مواتية الآن أكثر مما كانت إبان الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة ، فالاتجاهات الايجابية في الحالة الدولية قد تعززت ، رغم أن بعض التوترات الخطيرة ما زالت باقية .

إن الحوار الذي استؤنف من جديد واستمر بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة يشير الى أن التوتر الدولي قد خفت حدته والثقة قد تعززت بين الدول ، والتقدم الذي أحرز في المباحثات الشئانية للدولتين حول نزع السلاح ينعش الآمال ، وقد يؤدي الى تغيرات مواتية بعيدة المدى من شأنها أن تفضي الى مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية تكون إيذانا ببداية القرن الحادي والعشرين . وهذا يفرض على الدولتين العظميين الرئيسيتين مسؤولية متزايدة . فالمجتمع الدولي بأسره يتوقع عن حق أنهما ، بقبولهما المتبادل للحلول الوسط ، سوف تدفعان مسار التطورات الدولية في الاتجاه المرغوب . ومع ذلك ، يتمثل أهم درس خرجنا به من نشاطنا في مجال السياسة الخارجية خلال السنوات الاخيرة في أن كل بلد ، بغض النظر عن حجمه ، ينبغي أن يخطم بنصيب من تلك المسؤولية ويهذل قمارى جهده في تخفيف حدة التوتر الدولي وتعزيز التعاون بين الأمم .

ونحن نرى أن هناك إمكانية عظيمة للقيام بذلك تتيحها الأمم المتحدة ، فهي في إطار نظام العلاقات الدولية تمثل محفلا لا غنى عنه للتعاون بين البلدان على اختلاف أحجامها وتباين نظمها الاجتماعية وتفاوت مستويات تنميتها الاقتصادية . ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن المنظمة العالمية ما زالت لديها امكانيات عظيمة يمكن استكشافها ، وإمكانيات ضخمة يمكن تعبئتها من أجل تحقيق الاهداف والمبادئ النبيلة التي نص عليها الميثاق . فالحيلولة دون وقوع كارثة نووية وإزالة خطرهما تماما ، ووقف سباق التسلح ، واتخاذ التدابير الفعالة لنزع السلاح ، وإقامة علاقات اقتصادية عادلة بمنأى عن التمييز ، وتهيئة ظروف حياة تليق بانسان القرن العشرين ، كلها مهام للأمم والمجتمع الدولي نرى أن الأمم المتحدة ووكالاتها يجب أن تأخذ زمام المبادرة في حلها وتقوم في شأنها بدور ريادي أكثر نشاطا . وهذا هو الوعي الذي يحدو حكومة بلدي ، وحكومات غيرها من البلدان ، الى التأكيد على ضرورة قيام الجمعية العامة باتخاذ خطوات صوب إيجاد نظام شامل للسلم والامن الدوليين . وهدف هذه المبادرة إرساء الاساس لتعاون دولي واسع النطاق في العلاقات ما بين الدول وإحلاله محل ما هو قائم اليوم من مواجهة وانعدام ثقة .

في عصرنا النووي الحالي ، تدعو التحديات العسكرية وغير العسكرية التي تواجه أمن العالم ، وتعقد المشكلات الدولية وتشابكها ، وتكافل الدول ، الى انتهاج نهج جديدة تماما إزاء مسائل الامن . وقد أتاح المناقشات ذات الصلة في الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة استخلاص بعض النتائج التي ينبغي أن تشكل جزءا لا يتجزأ من مفاهيم السياسة الامنية في عصرنا الحالي .

وقد أكدت الاحداث التي وقعت خلال الفترة التي انقضت منذ ذلك الوقت ، مرة أخرى ، أنه ما من سبيل الى فصل الامن الوطني عن الامن الدولي ، وأنه ما من سبيل الى صون أحدهما بشكل باق على حساب الآخر أو من خلال اخضاعه لمقتضيات الآخر . فبالنظر الى واقع عصرنا ، لا يمكن لأي بلد بمفرده أن يعتمد كلية على الوسائل التقنية العسكرية في كفالة أمنه . فذلك الامن لا يكفل إلا بالوسائل السياسية وعن طريق العمل المشترك .

والحق في الأمن ليس حكرا لبلد دون سواه . واستحداث هيكل جديد للسياسات الأمنية يفترض مسبقا المشاركة الفعالة من جانب جميع الدول أيا كان حجمها أو نظامها السياسي والاجتماعي . لقد غدا مستحila في أيامنا هذه أن تزال التهديدات المحدقة بالأمن المشترك إلا من خلال المعالجة الشاملة لمختلف المشكلات ، تلك التي تظهر معها فرادى أو متداخلة مع بعضها البعض في مجالات السياسة والاقتصاد والأنشطة الانسانية وحقوق الانسان والايكولوجيا . وقد أوشكت هذه المقولة أن تصبح أمرا مفروغا منه في عالمنا هذا الذي أصبحت تربط بين أطرافه شبكة من التكافل الوثيق ، إلا أنه يبدو أن طريقة التنفيذ - والخطوات التي تتبع في ذلك - ما زالت لا تحظى بنفس القدر من القبول العام .

فالاستجابات التي استجلبتها مبادرتنا حتى الآن تؤكد أن الهدف الذي نسعى اليه هدف صائب . فأخذاً في الاعتبار للعلاقات المتبادلة القائمة بين مختلف المجالات ، ومشاركة الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ، ينبغي أن تبذل جهود مشتركة لخلق نظام تتوافر له مقومات البقاء والنمو ، نظام يعتمد على ميثاق الأمم المتحدة ويوفر أساسا راسخا طويل الأمد لعلاقات دولية متوازنة . وينبغي أن يقام ذلك النظام على : إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية والسياسة العالمية ؛ وتحجيم الدور الذي تلعبه القوة العسكرية وإمكان تأخيرها الى مرتبة دنيا بوصفها مفهوما من مفاهيم السياسة الأمنية ؛ وتهيئة الظروف ووضع وتطبيق نظام مؤسسي وقواعد السلوك الضرورية للتسوية السياسية للنزاعات الدولية ؛ وتوخي الحلول المشتركة لمشكلات العالم الاقتصادية والايكولوجية ، وإعمال قدر أكبر من الحقوق الانسانية .

كيف يمكن بلوغ هذه الاهداف ؟ من ناحية ، ينبغي تصميم الإطار والالية اللازمين لهذا النظام الأمني الجديد ، ومن ناحية أخرى ، ينبغي أن تتخذ ، بالتزامن مع ذلك ، إجراءات تقوم على توافق واسع في الآراء صوب حل أي قضية محددة تكون قد أصبحت جاهزة للحل . ونحن نرى أن ذلك ممكن حتى بالنسبة لمختلف القضايا العالمية . وأشير بذلك

الى الاجراءات الدولية لمكافحة الارهاب ، وإساءة استعمال المخدرات ، والأمراض كمرض متلازمة نقص المناعة المكتسبة "الايدز" ، بين جملة أمور .

إن النظر في البند ذي الصلة من جدول الأعمال في ضوء هذا النهج ، يمكن أن يتيح الفرصة لاجراء حوار مضموني حول الجوانب النظرية والمشكلات المحددة للأمن الدولي ويسمح بوضع أساليب عمل واقعية على أساس المصلحة المشتركة وتوافق الآراء .

إن صلب ولب النشاط في هذا الاتجاه هو أنه لا يمكن لأي دولة أو مجموعة من الدول أن تطالب باحتكار الاجراءات ، ذلك لأن المشاكل ذات الصلة مشاكل مشتركة لا يمكن التوصل الى حل لها هي أيضا ، إلا عن طريق الجهود المشتركة .

إن التقدم المشجع الذي أحرز في مجالات معينة في محادثات نزع السلاح على مدى السنوات الماضية ، لدليل واضح يتسم بالأهمية القصوى على التقدم الايجابي الذي بدأ يظهر تدريجيا في الحياة الدولية . وترى جمهورية هنغاريا الشعبية أنه ينبغي أن نكفل عدم تضييع الفرص المواتية الأخذة في الظهور في ميدان نزع السلاح وجعل تأثيرها يمتد على الصعيد العالمي من خلال وسائل الاتصال القائمة في العلاقات الدولية ، وهي تبذل كل ما في وسعها لتأمين ذلك .

إن الحقيقة الجوهرية فيما يخص العصر النووي ، وقد أكدت زعامتا كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، تتمثل في أن الحرب النووية لا يكسبها أحد ولا ينبغي أن يخوض غمارها أحد . واتفاق الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة من حيث المبدأ على التخلص من القذائف متوسطة المدى وقذائف الميدان التكتيكية الذي تسنّى بلوغه مؤخرا يمثل انطلاقة حقيقية صوب الأعمال الفعلية للوعي بتلك الحقيقة . والقضاء على هذين النوعين من منظومات الأسلحة النووية يمكن أن يشكل علامة طريق بارزة في عملية نزع السلاح النووي برمتها . فالاتفاق من شأنه أن يخلق في أوروبا حالة جديدة مواتية من حيث النوع وأن يفسح المجال لاتخاذ تدابير جديدة تستهدف تخفيف حدة المواجهة العسكرية . والاثـر السياسي المواتي لهذه الخطوة بالغة الأهمية لن يقتصر على أوروبا وحدها بل سيعم العالم بأسره .

وسيكون التوصل إلى إبرام اتفاق بين الدولتين العظميين الرئيسيتين بشأن إجراء تخفيضات بنسبة ٥٠ في المائة في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والتعزيز المتواكب لمعاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية بمثابة خطوة أخرى رئيسية صوب تدعيم الاستقرار الاستراتيجي . وقد مهت قمة ريكيافيك التي عقدت في العام الماضي السبيل في هذا الميدان أيضا . للتقريب بين المواقف التي ما زالت مختلفة حول عدة مسائل هامة . كما أننا نشهد تقلص مجموعة المشاكل التي تعوق نجاح المفاوضات متعددة الأطراف التي بدأت منذ ما يربو على عشرة أعوام والمتعلقة بحظر وتدمير الأسلحة الكيميائية بالكامل .

وفي رأينا أنه ما من شيء يؤيد أو يبرر تنزيل أهمية مباحثات نزع السلاح متعددة الأطراف . بل العكس صحيح ، وهو أنه يجب علينا جميعا أن نتلمس سويا سبيل ووسائل التوصل إلى حل ، وهو ما سوف تتوافر له فرصة ممتازة في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المقبلة المكرسة لنزع السلاح .

إن أوروبا ، حيث تتكدس أكبر مخزونات الأسلحة وتحتشد القوات المسلحة كل في مواجهة الآخر ، قارة ذات أهمية خاصة بالنسبة لعملية نزع السلاح ، فأي نزاع مسلح بين دول القارة سيفرق على الأرجح سلم وأمن العالم في الخطر .

وقد فتح اتفاق استكهولم صفحة جديدة في الجهود الرامية الى النهوض بنزع السلاح في اوروبا وتعزيز الثقة والامن . ويبين من التجربة الاولى أن التدابير المتفق عليها أسفرت في حد ذاتها عن آثار مواتية . لكن ما قد يفوق ذلك أهمية أنها تحقق نفعاً أكبر بتمهيد السبيل لخفض مستوى المواجهة العسكرية في اوروبا خفصاً كبيراً . فإثر نداء بودابست الصادر في حزيران/يونيه ١٩٨٦ عن الدول الاعضاء في معاهدة حلف وارسو وما تلاه من استجابات من منظمة حلف شمال الاطلسي تجري ٢٣ دولة مشاركة في العملية من شباط/فبراير الماضي مشاورات بشأن ولاية المفاوضات المقبلة الخاصة بخفض القوات المسلحة والاسلحة في اوروبا . ومن المقرر أن تقضي تلك المفاوضات الى إجراء تخفيضات في القوات المسلحة التقليدية الى أدنى المستويات الكافية للدفاع ومن ثم تسهم في زيادة الاستقرار في اوروبا .

وتشكل التدابير المقترحة برنامج عمل قصير الاجل في مجال نزع السلاح . وينبغي أن تنفذ باتخاذ خطوات ترسي دعائم هيكل أساسي للامن في القرن المقبل . فبدون الحظر الشامل لتجارب الاسلحة النووية ، وبدون اعتماد تدابير فعالة متعددة الاطراف لنزع السلاح النووي ، وبدون منع انتشار الاسلحة في الفضاء الخارجي يصعب التفكير انطلاقاً من مفهوم أمن القرن الحادي والعشرين .

ونحن على اقتناع بأنه لبلوغ تلك الاهداف لا بد من استمرار الجهود التفاوضية متعددة الاطراف . وفي ضوء الايقاع المتسارع للمباحثات الاقليمية الثنائية ومتعددة الاطراف ، نجد أن التقدم البطيء أو التلكؤ في مباحثات نزع السلاح متعددة الاطراف داخل منظومة الأمم المتحدة أصبح مصدر قلق متزايد .

بالتوقيع على بيان هلسنكي الختامي منذ ما يزيد على عقد مضى ، أعربت دول اوروبا عن اقتناعها بأنه لا يمكن بناء الأمن بالوسائل العسكرية وحدها وأن توفير الظروف السياسية والاقتصادية والانسانية المناسبة أمر له نفس القدر من الأهمية ولا غنى عنه للأمن . وليس هناك شك في أن عملية الأمن والتعاون في اوروبا تعد إطاراً لا بد منه لاستمرار الحوار بين الشرق والغرب وتنمية التعاون بينهما .

وهونغارييا تهتم اهتماما راسخا باستمرار هذه العملية وتعزيزها . والعدد الكبير من المقترحات المقدمة الى اجتماع المتابعة في فيينا يعتبر دليلا آخر على ما تبديه الدول المشاركة من اهتمام شديد بالتنمية المطردة للتعاون في اوروبا . وتشهد على ذلك حقيقة أن الدول المنتمية الى مجموعات مختلفة من البلدان والتي تنتهج نظما اجتماعية مختلفة ، تتطابق أهدافها في عدة قضايا .

وهونغارييا التي تقع في منطقة الاتصال المباشر بين البلدان ذات النظم الاجتماعية المختلفة ، تربطها بالدول الاوروبية صلات تقليدية لا حصر لها . فبرغم اختلاف الايديولوجية والنظم الاجتماعية والاقتصادية أقامت بلدان اوروبا ، في مجالات عديدة ، تعاونا مفيدا ومثمرا يتسع نطاقه دوما . كما أن علاقات هونغارييا مع بلدان اوروبا الغربية تنم عن الوعي بأن النهج الجديدة في العلاقات الدولية والحوار فيما بين الدول والتعاون العملي والعمل القائم على الاحترام المتبادل للمصالح المتباينة كلها أمور يمكن أن تشكل السبيل الوحيد لاوروبا نحو المستقبل .

ويمدق هذا ، بطبيعة الحال ، على كل القارات . وإنه ليكون إسهاما هاما في السعي الى حلول عادلة ودائمة للمصاعبات الاقليمية ولل قضاء على بؤر الازمات ، لـو اعتمدت الجمعية العامة في الدورة الراهنة إعلانا بشأن تعزيز فعالية مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية . وقد أعد مشروع هذا الاعلان في الاجتماعات التي عقدتها خلال العام الحالي اللجنة الخاصة المنشأة لهذا الغرض وشارك في إعدادها مشاركة نشطة ممثلو البلدان الاشتراكية ، والبلدان الغربية ، والبلدان غير المنحازة . والواقع أن أكثر الواجبات الحاحا في عصرنا هذا هو التخلص من استخدام القوة في العلاقات الدولية . واعتماد الجمعية العامة للاعلان الذي يتصل أيضا بالتطوير التدريجي للقانون الدولي لن يكون مجرد لفظة ترمز الى الالتزام بتعزيز هذا المبدأ الاساسي الوارد في ميثاق الأمم المتحدة .

أسهمت تطورات عديدة ، على مدى العام الماضي ، في تدعيم قناعتنا بضرورة اضطلاع الأمم المتحدة بدور نشط ومتزايد في تخفيف حدة التوتر والقضاء على بؤر الازمات

الاقليمية . والمشاركة الفعالة من جانب المنظمة العالمية من شأنها أن تزيد الى حد كبير الفرص المتاحة للمنظمة للتحرك بشأن ما قد يطرأ من قضايا مستقبلا . وأن تدعم في الوقت نفسه نفوذها في السياسات العالمية وتعزز مكانتها . فأنشطة الأمم المتحدة ، بما فيها تلك التي يظطلع بها مجلس الأمن والأمين العام وممثلوه سعيًا الى إيجاد تسويات تفاوضية ، والقرارات الصادرة في هذا الشأن وجهود الوساطة ، تكتسب أهمية متزايدة من حيث أنها تشكل أمثلة طيبة . إذ أنها تعبر عن الإرادة السياسية للأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء وتوفر آلية صالحة للاستخدام في تسوية أي صراع وتوسع نطاق الوعي بالمبدأ القائل بأن التسوية التفاوضية هي المخرج الوحيد من أي نزاع مسلح . وهو ما تجسده أيضا التطورات المتعلقة بالحرب بين العراق وإيران . وعلى ذلك ، فإننا نرحب ونؤيد الدور الفعال والبناء الذي يظطلع به الأمين العام في السعي للتوصل الى حل لازمة الخليج يقبله الجميع .

فما من سبيل الى تسوية الازمة إلا عن طريق عملية تستهدف الوصول الى تسوية شاملة بمشاركة جميع الأطراف المعنية وعلى أساس مبادئ المساواة والأمن المتكافئ ، ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي . وأفعال الوسائل في دعم هذه الجهود عقد مؤتمرات دولية تحت اشراف الأمم المتحدة سواء كان الامر يتعلق بإيجاد تسوية عادلة لازمة الشرق الاوسط أو حل سلمي للنزاع في قبرص . أما محاولات استغلال التوتر كذريعة لزيادة الوجود والتدخل العسكريين الاجنبيين فتتعارض مع تلك المبادئ ومع جهود الأمم المتحدة الرامية للتوصل الى تسويات .

ويمكن التعجيل بالقضاء على الازمة في جنوب افريقيا بتنفيذ القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة وبالمعمل الدولي الحاسم والمتضافر . إن النظام العنصري في جنوب افريقيا سادر في جهوده الرامية الى منع الاغلبية السوداء من ممارسة حقوق الانسان الاساسية عن طريق ما يتخذ من تدابير القمع داخليا واللجوء الى القوة ، وأخذ في محاولة ترسيخ وضعه بالمنطقة عن طريق ما يمارسه من ابتزاز اقتصادي وأعمال عسكرية ضد دول خط المواجهة . ونحن نؤيد القيام بعمل دولي حاسم يستهدف منع جمهورية جنوب افريقيا من التمثل بأي شكل كان من القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة ، ومن مواصلة احتلالها غير المشروع لناميبيا ، ومن شن الهجمات المتكررة من ذلك الاقليم على انغولا .

إننا نعتبر تعزيز الأمن في آسيا والمحيط الهادئ واقامة تعاون بناء بين بلدان المنطقة مهمة ملحة . ومما يبعث على الارتياح أن نلاحظ أيضا النشاط المتعاظم والدور المتنامي للبلدان الصغيرة ومتوسطة الحجم في آسيا . ونحن نؤيد أية جهود تبذلها بلدان المنطقة بهدف احلال السلم والأمن في القارة الآسيوية . ونرحب ، من هذا المنطلق ، بسياسة المصالحة الوطنية التي تنتهجها حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية ونؤيد مساعي جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية من أجل التوحيد السلمي والديمقراطي لكوريا . وفي رأينا ، أن سياسة المصالحة الوطنية التي دعت اليها الحكومة الافغانية وأنشطة الوساطة التي اضطلع بها الممثل الشخصي للأمين العام قد زادت من فرص القضاء على الحالة المتأزمة المحيطة بأفغانستان .

إن الاحداث في منطقتي أمريكا الوسطى والكاريبي مازالت ماثرا لقلقنا . وحكومتنا تحبذ تسوية تفاوضية عادلة لازمة أمريكا الوسطى تقوم على الاحترام الكامل لسيادة البلدان المعنية وصون مصالح شعوب المنطقة المشروعة وكرامتها الوطنية ، وتؤيد الجهود المشتركة لمجموعة كونتادورا وجميع مبادرات بلدان المنطقة الرامية الى ايجاد حل حقيقي .

سيولي وفدنا ، في الدورة الحالية للجمعية العامة ، اهتماما كبيرا لحالة الاقتصاد العالمي ومشاكل العلاقات الاقتصادية الدولية . فانفتاح الاقتصاد الهنغاري

وكشافة علاقتنا الاقتصادية الخارجية يلزماننا بمتابعة أية تحولات تطرأ على البيئة الخارجية لاقتصادنا باهتمام شديد .

وأجد لزاما عليّ أن أشير الى أن أوجه اختلال الاقتصاد العالمي ما فتئت تتزايد ، وأن ضغوطا كبيرة قد تراكمت في النظام المالي والنقدي الدولي ، وأن مديونية بلدان عديدة قد وصلت الى مستويات حرجية . فكلغة سباق التسلح تحوّل موارد هائلة بعيدا عن الميدان الانتاجي كما أن تآكل بنية النظام التجاري الدولي مازال مستمرا ، وفي هذا الخصوص ، فإن ما يثير قلقنا هو نمو الاتجاهات الحمائية ، والتدابير التمييزية التي تعوق توسيع نطاق العلاقات الاقتصادية الدولية ، والقيود القائمة على اعتبارات غير اقتصادية ، وهي أمور تحدث آثارها بصفة خاصة في مجال التجارة في التكنولوجيات الحديثة .

إن ايجاد حلول لمشاكل الاقتصاد العالمي يتطلب نهجا عالميا من نوع جديد ، وخاصة من جانب الحكومات التي تمارس تأثيرا حاسما على شروط التعاون الاقتصادي . وفي رأينا أن قدرا من التقدم في وضع هذا النهج قد تحقق في الآونة الأخيرة . واسمحوا لي بالاشارة في هذا الصدد الى جولة المحادثات التي شرعت فيها الاطراف المتعاقدة في مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) ابان المؤتمر الوزاري الذي عقد في بونتا ديل استي ، باوروغواي ، والى الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) الذي عقد في الصيف الماضي .

واعتقادي أن هذا المنظور الاقتصادي العالمي الجديد ، الذي يعتبر أكثر استجابة لحقائق الواقع وللترايط على الصعيد العالمي ، يتضح أيضا في الوثيقة باللغة الالهية المعنونة "مستقبلنا المشترك" ، التي أعدتها اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التي تترأسها السيدة برنتلاند رئيسة وزراء النرويج ، وهي وثيقة توافسق حكومتي على ما جاء فيها من بيانات وما خلصت اليه من نتائج .

إن الجهود المبذولة لتوفير الأمن في مجال الاقتصاد الدولي ، وهي جهود تؤيدها هنغاريا أيضا ، تستهدف كفالة أن تراعى في العلاقات الاقتصادية الدولية مبادئ علاقات المشاركة القائمة على الاحترام المتبادل لمصالح الاطراف الاخرى ، والاستقرار ،

والثقة ، وامكانية التنبؤ ، والوفاء بمدق نية بالالتزامات المتعاقد عليها . فهذه مبادئ أساسية يمكن أن يساعد تنفيذها على ايجاد حلول ، تحقق النفع المتبادل ، للمشاكل الراهنة التي يعاني منها الاقتصاد العالمي وعلى كفاءة نموه المتوازن ، اذ أن المشاكل الاقتصادية العالمية لا يمكن حلها إلا بالتعاون النشط لكل المشاركين في العلاقات الاقتصادية الدولية .

إن تعزيز احترام حقوق الانسان وتنفيذها الكامل - ومساعدة الدول على التعاون فيما بينها تحقيقا لهذه الغاية - من الاهداف الاساسية للمنظمة العالمية . والاحداث الراهنة تقوم دليلا على صواب ما انطوى عليه الميثاق نما وروحا من ادراك للعلاقة الوثيقة بين احترام حقوق الانسان وصون السلم والامن الدوليين . ويعتبر ما توصلت اليه الامم المتحدة ، بفضل جهودها الحثيثة ، من صياغة نسق معترف به دوليا من المبادئ والمعايير المتعلقة بحقوق الانسان ، انجازا من منجزاتها الجديرة بعرفاننا . إننا نرى أنه من الاهمية بمكان بالنسبة للأمم المتحدة أن تتخذ اجراءات فعالة لمكافحة الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان التي تهدد أيضا السلم والامن . إن تجاهل حق الشعوب في تقرير المصير ، والسياسات والممارسات المسببة للاذلال النابعة من الكراهية العنصرية ، والعنصرية ، والتمييز واسع النطاق ضد القوميات والتمييز بأي شكل آخر ، يتطلب من منظمنا ومن كل دولة عضو فيها اتخاذ موقف صارم ، والقيام بعمل حاسم .

وشمة مهمة أخرى يتعين أن تقوم بها الامم المتحدة لا تقل عن ذلك أهمية ، هي تعزيز احترام حقوق الانسان الفردية والجماعية وممارستها بصورة فعلية .

إننا مقتنعون بأن مسلمة وجوب احترام حقوق الانسان وإعمالها انجاز رئيسي لا غنى عنه من منجزات حضارتنا ، وقيمة مشتركة للبشرية أسهمنا جميعا في ايجادها . ومن الضروري البحث عن نقاط التقاء المصلحة المشتركة وسبل ووسائل التعاون الكفيلة باغناء ذلك الانجاز .

لقد تباينت مسارات البلدان والشعوب تاريخيا وانطلقت من أسس متباينة في معرض تقدمها صوب القيم والمثل العليا المشتركة التي صيغت في اطار منظومة الامم

المتحدة . وهذه التباينات ظاهرة طبيعية ، شأنها شأن تنوع الثقافات ، وإدراك هذه الحقيقة كفيل بأن يسهم في تعزيز الشقة في حقوق الانسان وفي مجالات العمل الانساني .

إن الحاجة الى الانفاذ العالمي لحقوق الانسان يفترض ممارسة حقوق الشعوب والافراد ، مثلما يفترض تماما الاعتراف بحقوق القطاعات والفئات المختلفة داخل المجتمع بما فيها القوميات وحماية هذه الحقوق . فالتعاون البناء في مسائل تتعلق بحالة الاقليات القومية قضية لها دور هام تظلع به في العلاقات ما بين الدول ، وفي اقامة علاقات حسن الجوار ، بل وقد تؤثر على المناخ السياسي لمناطق بأسرها . وفي هنغاريا ، تعد المشاركة المتكافئة للقوميات في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمع عنصرا مهما من عناصر الوحدة الوطنية . إن الاعتراف بالحقوق الفردية والجماعية للقوميات ، بما في ذلك الحق في التعليم بلغاتها الاصيلة ، وانشاء الاطر المؤسسية والديمقراطية اللازمة لوجودها أمور تساعد على صون هوياتها وتطويرها وتعزيزها .

لقد أتاححت الاتجاهات المواتية التي لوحظت مؤخرا في العلاقات الدولية الفرصة للمحافل متعددة الاطراف ، وفي مقدمتها الأمم المتحدة ، لان تواصل الاضطلاع بدور نشط وفعال في تطوير التعاون الدولي . وتمكين المنظمة العالمية من أداء ذلك الدور يتطلب - كضرورة - تعزيز فعاليتها وترشيد نشاطها ، كما يقتضي ، في الوقت نفسه ، أن تسهم كل دولة عضو قدر استطاعتها بصورة بناءة في التغلب على الصعوبات التي يواجهها عمل الأمم المتحدة .

إننا نشهد الآن لحظة مواتية للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي بأسره . ويتعين على الدول الاعضاء في الأمم المتحدة أن تفتنم الفرصة كي توجه مسيرة العالم ، دون رجعة ، صوب نزع السلاح والتعاون الدولي ، ويحدوني الأمل في أن يساعد عمل الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة على ضمان ادراك المزيد من الدول لقيمة هذه الفرصة ، والقيام بدور فعال في الجهود المشتركة الرامية الى ضمان انجاز هذه المهمة .

السيد بيدريغال غوتيريبي (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

أود أن أستهل بياني في هذا الاجتماع العالمي بتقديم تهاني اليكم على توليكم رئاسة الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة . ففد بوليفيا يحترم صفاتكم الشخصية المتميزة وخبرتكم العظيمة ، وتمثيلكم - عن جدارة - لبلد صديق .

كما أود أيضا أن أشيد بسلفكم السفير تشودري ، ممثل بنغلاديش ، الذي رأس الدورة الماضية بتميز واقتدار .

وأود أن أعرب ، باسم حكومة بوليفيا ، عن امتناننا للأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوبيار لجهوده المتفانية التي لا تكل . فمهارته ومشاربته في البحث عن حلول لشتى المشاكل التي تواجه عالمنا يعترف بها الجميع . فهو نصير للسلم والتفاهم والاخاء بين جميع الشعوب . ولكل هذه الأسباب ، تمثل إعادة انتخابه لمنصبه الرفيع اعترافا بالغا بالصفات الشخصية لمواطن بارز من أمريكا اللاتينية .

وفي هذه الجمعية ، يؤكد شعب بوليفيا وحكومتها من جديد ، ايمانهم بالتزامهما غير المشروط بمبادئ الميثاق ، واقتناعهما بأنه لن يتسنى لنا النجاح في حل المشاكل التي تحيق بالبشرية إلا عن طريق الحوار والارادة السياسية الحاسمة والتفاهم بين الشعوب كافة ، وسيتمكن جيلنا من بناء السلم والاخاء ، وسيوضع الترابط بين كل الأمم فوق كل تطلعات الهيمنة والنزاعات الايديولوجية العقيمة .

إننا نلاحظ بقلق ، منذ الدورة الماضية ، أن العنف قد حل - في مجالات عديدة - محل الحوار الديمقراطي بين الدول ، وأن القوة واساءة استخدام السلطة قد تسيدتا على

المنطق والتسامح وحكم القانون ، في غمار محاولات ترمي الى أن يكون ذلك هو البديل للمفاوضات في حسم الصراعات الدولية . ومع ذلك ، فكما ندرك جميعا ، اتضح دائما بجلاء أن القوة والعدوان - الى جانب عدم مشروعيتها - غير قادرين على تحقيق السلم أو الحفاظ عليه .

لقد عززت الأمم المتحدة حق الشعوب في تقرير المصير والتسوية السلمية للمنازعات ، بوصفها دعامتين حقيقتين للتعایش السلمي ومبدأين دأبت بوليفيا باستمرار على احترامهما وتعزيزهما .

إن السلم هو الجوهر الحقيقي لمعايير السلوك المتحضر في مجال التعایش ، وهي المعايير التي يجب أن تكون نبراسا للبشرية في رحلتها التاريخية ، في إطار احساس عميق بالاخلاقيات التي تترسخ في أرواح الجنس البشري كله . ثمة عقبة كؤود في سبيل السلم وتحقيق الأمن الدولي هي سباق التسلح الذي ينمو بسرعة ووصل الى مستويات لا يمكن تخيلها . فسباق التسلح لا يعرض فحسب للخطر السلم المتأرجح الذي نتمتع به حاليا ، لكنه يمثل أيضا عاملا أساسيا في ركود التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمم المشتركة في هذا السياق الطائش ولبلدان العالم الثالث على حد سواء ، في حين أنه يكون من الأفضل اتفاق موارد تلك البلدان وجهودها في العمل على رفع مستويات معيشة شعوبها .

إن بوليفيا ، كالمعتاد ، تؤيد على نحو حاسم كل مبادرات نزع السلاح الرامية الى اقرار السلم وتعزيز الأمن الدولي . وأعلن هنا عن استعداد بوليفيا للسعي من أجل اقامة منطقة سلم وأمن في جنوب المحيط الهادئ .

واتساقا مع هذه المبادئ ، رحبت حكومة بلادي باعلان حكومتي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة اتفاقهما ، من حيث المبدأ ، على القضاء على الاسلحة التي يشملها خيار الصفر ، والصفر المزدوج ، وهو ما يسجل بداية تاريخية لعملية نزع السلاح التي يجب أن تستمر .

بالرغم من جهود السلم المفضية التي تبذلها الأمم المتحدة مازلنا نشعر بالانزعاج من جراء الصراعات التي تنشب في بقاع شتى من العالم ، وتعوق العمل الانساني المجيد الذي تقوم به المنظمة .

وفي اطار القضاء على أحد مصادر الصراع الاجتماعي الذي يعد محنة للجنس البشري بل وعارا عليه ، تكرر بوليفيا ، من جديد ، شجبها الكامل للفصل العنصري وكل أشكال التمييز العنصري ، سواء كانت عرقية أو دينية أو ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية . وتطالب بوليفيا باصرار بتحقيق تقرير المصير لناميبيا ، ووقف العدوان العسكري الذي تقوم به جنوب افريقيا على الدول المجاورة ذات السيادة .

إن التعددية الايديولوجية ، الى جانب تقرير المصير للشعوب ، هما أساس التعايش بين الدول . وبهذه الروح ، فان بوليفيا - مثلما تعترف بالوجود السياسي القانوني لاسرائيل - تعترف أيضا بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في اقامة دولة ذات سيادة على أراضي حرة محددة بوضوح . ونحن متأكدون من أن حل هذه المشكلة سوف يعود بالنفع على سلم بلدان الشرق الاوسط وأمنها ، ولهذا ، فاننا نؤيد بحماس فكرة عقد مؤتمر فوري متعدد الاطراف ، بمشاركة الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن والدول المعنية ، من أجل التوصل الى توافق في الآراء بشأن التعايش السلمي في منطقة انهكتها للغاية كل ويلات العنف والحقد الاعمى .

وبالمثل ، فان السعي لايجاد حل مناسب لمشكلة الكوريتين لا يمكن إلا أن يعمود بالنفع على ذلك الجزء من العالم . ونحن نناشد بكل قوة الاطراف المعنية أن تدخل في مفاوضات مستلهمة روح المصالحة والاخاء .

والصراعات المساوية في آسيا وأفريقيا ، والحرب المستمرة بين إيران والعراق بصفة خاصة ، واستمرار تردي الحالة في لبنان ، والاحتلال العسكري لقبرص ، ما زالت مستمرة رغم مناشدات المجتمع الدولي . وتهيب بوليفيا ، انطلاقاً من روحها السلمية التقليدية ، بحكومات الأطراف المعنية وزعمائها أن يتخذوا قرارات بنسأة ، وأن يبذلوا جهوداً هادفة للتوصل إلى حلول لتلك الصراعات . ونحن نحث بقوة على تنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) المتخذ بالإجماع .

إن استمرار تلك الحالات غير الإنسانية يحزن الشعب البوليفي ، لاننا نرى بقلوب يملؤها الأسى أن توترات مماثلة بدأت تظهر حالياً في أمريكا اللاتينية والكاريبية . ولحسن الحظ فإن الأزمة التي طال أمدها في أمريكا الوسطى دخلت الآن في عملية تغيير ، بفضل المبادرة الحميدة التي اتخذت زمامها رؤساء دول السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس ، الذين قاموا ، بتأييد شعوبهم الحازم ، بعقد اجتماع لرؤساء دول أمريكا الوسطى في آب/أغسطس الماضي تحت رعاية حكومة غواتيمالا . وكان ذلك الاجتماع سبباً في إحياء آمالنا في تحقيق حلول دبلوماسية ، وهي آمال طالما أعربنا عنها حتى قبل أن تبدأ جهود مجموعة كونتادورا وفريق الدعم .

وعليه ، فإننا نشعر بارتياح بالغ لعلمنا أن رؤساء الدول الخمسة قرروا توحيد جهودهم والعمل يداً واحدة للتوصل إلى تفاهم مبكر لصالح السلم في أمريكا الوسطى . وهذا المسعى يجب أن يكمله المجتمع الدولي الذي ينبغي له أن يسهم بسخاء في تعمير البلدان الشقيقة تلك اقتصادياً .

ولكن رغم هذا التقدم الحميد ، شمة صراع ما زال قائماً ، وما زال يشكل مصدر قلق لأمريكا اللاتينية ، ألا وهو بقايا الاستعمار البالي الذي يمس السيادة الشرعية لأحدى الدول الشقيقة - جمهورية الأرجنتين - فيما يخص حقوقها الإقليمية على جزر مالفيناس . لهذا يتحتم على الأطراف المعنية أن تستأنف المفاوضات بغية التوصل إلى حل سلمي عادل للمشكلة . ومن هنا فإن بوليفيا تؤيد قرار الجمعية العامة ١١/٤١ الذي يعلن جنوب المحيط الأطلسي منطقة سلم وتعاون .

كما أن تأييد بوليفيا لحقوق جمهورية بنما الشقيقة على القناة تأييد لا رجعة فيه ، وهو نابع من إيماننا بوحدة الأمريكتين . وما معاهدة توريجوس - كارتر إلا مثال على هذا الايمان ، ويعد تنفيذها دون شروط ضرورة حتمية لمجتمع أمريكا اللاتينية والكاريبي .

أما حالة الاقتصاد العالمي فانها تشير لدى بلدي قلقا بالغا . فثمة خطر بحدوث كساد كبير ، ستكون البلدان النامية أول من يعاني من آثاره ، وستلحق عواقبه الوخيمة الضرر بالبلدان المنتجة والمصدرة للسلع الأولية مثل بوليفيا . إننا نشاهد بذهول الظلم في منح الاعانات ، والتمييز التجاري غير المحتمل والحماية الرجعية : تلك العوامل التراجعية تعوق التبادلات الاقتصادية فيما بين الدول ، وتترتب عليها أضرار لا سبيل الى إصلاحها ، ولاسيما فيما يتعلق بالبلدان النامية التي فرضت على اقتصاداتها قيود من شأنها خنق التجارة الدولية الحرة . تلك السلسلة من العوامل القومية الرجعية تؤدي الى وجود نظام اقتصادي دولي جائر .

لدينا الآن نظام اقتصادي عالمي يحمل في طياته ، حتى في أوقات السلم الظاهري ، عناصر الخلاف . وهو بهذا المعنى يفتقر افتقارا جذريا الى التناسق ، وذلك مرجعه أن بعض التحالفات القائمة داخل النظام لا تخضع لأي آليات للرقابة أو التنظيم ، وأنها بسبب نطاقها وقوتها وسلطتها تفرض الأمر الواقع على النظام بأسره . وعلى كل فإن حكومتي تأمل أن يتسنى تنفيذ المقررات التي اتخذها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته السابعة . ونود أن نفتتح هذه الفرصة لنعرب عن تهانينا للأمين العام للأمم المتحدة السيد كينيث داندزي الذي عمل بجد وفعالية من أجل تعزيز التجارة الدولية .

كما تؤيد بوليفيا تأييدا كاملا برنامجي عمل كاراكاس وبوينس آيريس اللذين ينهضان بالتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية . وفي هذا السياق أود أن أشير الى اتفاقي التعاون الأخوي المعقودين مؤخرا بين باراغواي وبوليفيا ، وبين بيرو وبوليفيا ، واللذين نشق بأنهما سيعودان على دولنا بالخير العميم في القريب العاجل .

أما جولة أوروغواي لمجموعة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة فقد أُنشئت في البلدان النامية أملا جديدا . ونعتقد أن البند المتعلق بالموارد الطبيعية يستحق دراسة خاصة داخل ذلك الإطار .

إن بلدي ، وقد تابع باهتمام الاجراءات التي اتخذتها مجموعة "غات" مؤخرا ، ووفقا لسياسته الاقتصادية الجديدة وخطته لتنشيط الانتاج المحلي ، طلب الانضمام لعضوية تلك الهيئة .

والدين الخارجي الذي أشرنا اليه مرارا هنا وفي أماكن أخرى ، وبسبب آثاره السيئة على اقتصادات البلدان المدينة ونموها ، أصبح مسألة محفوفة بالخطار السياسية والاجتماعية التي لا فكاك منها . ونحن نرى بقلق بالغ أن ما يسمى باجراءات التكيف الدورية لا يسهم في التوصل الى حل لهذه المشكلة الهيكلية . فهذه الاجراءات لا تسفر إلا عن تسرب موارد مالية ، من البلدان المدينة الى الدول ذات المراكز المالية المسيطرة ، وصلت الى أرقام فلكية تناهز ٢٠٠ بليون دولار سنويا . وهذا لا يعدو كونه نهبا سافرا لبلدان العالم الفقيرة .

والامم المتحدة يمكنها أن تصبح المحفل السليم لمعالجة هذه المشكلة المعقدة ، شريطة أن تتعاون كل البلدان المعنية ، المدينة والدائنة على حد سواء ، في جهد متعدد الاطراف تعم آثاره الايجابية على كل الدول والنظم المالية الخاصة والعامة التي سبق أن جربت بدائل شتى دون التوصل الى حل نهائي كاف . فهذه مسألة محددة وملموسة وتقتضي النظر العاجل من قبل المنظمة .

اسمحوا لي الآن أن أتحدث في ايجاز عن بعض الجوانب البالغة الأهمية للحالة في بلدي .

منذ سنتين تقريبا بدأت بوليفيا في انتهاج سياسة اقتصادية جديدة ، وأملوب جديد للتنمية . وفي الوقت ذاته بدأنا تطبيق مبادئ السلطة والمسؤولية والاخلاق داخل الاطار الديمقراطي للحياة في بلدي ، بغية جعل الديمقراطية الاقتصادية أحد عوامل العدالة الاجتماعية .

وفي آب/أغسطس ١٩٨٥ تولت حكومة الرئيس فيكتور باز استنسورو السلطة في بلد يعاني من تضخم جامح بلغ معدله التراكمي ، في كانون الأول/ديسمبر من ذلك العام ، ٤٠ ألفا في المائة ، مقترنا بانخفاض بلغ ٣٠ في المائة من ناتجه القومي الاجمالي ؛ وكل ذلك في ظل خلفية من الغوضى السياسية والاجتماعية الخطيرة . وتطلب الامر من الرئيس وحكومته درجة كبيرة من الشجاعة السياسية لتطبيق نظرية العلاج "بالصدمة" الذي كان لا بد منه لكبح جماح التضخم ، وذلك بوضع ضوابط على الموارد المالية ، واجراء اصلاحات ضريبية ، والاخذ بسعر صرف واحد واقعي ومرن ، بالاضافة الى تعريفات موحدة .

وكانت هذه الجهود إيجابية ولكنها لم تستمر ، فقد أحبطت هذه المحاولة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ بإصابة تجارتنا الخارجية بضربة نجمت عن انخفاض أسعار السلع الأساسية والوقود والمعادن ، ولاسيما القصدير .

وتواجه بوليفيا الآن تحديا تاريخيا . فمن أجل الحفاظ على نظامها الديمقراطي تتبع الآن سياسة جذرية مضادة للتضخم حققت لغاية الآن نتائج ايجابية . وبمواكبة الاستقرار المالي ، على الصعيدين الداخلي والخارجي ، أُبقي معدل التضخم السنوي تحت مستوى ١٠ في المائة ، وأصبحت أسعار الصرف متناسبة مع العرض والطلب . وازدادت الضرائب المحصلة من ١ في المائة إلى ٩ في المائة من العائد الوطني الاجمالي وتم القضاء على العجز في الميزانية . وارتفعت الاحتياطيات بنسبة أكثر من ١٠٠ في المائة ونظمنا الانضباط الاجتماعي ووضعتنا نظاما قانونيا ودمتوريا كاملا .

وينبغي الاعتراف بأن أحد الآثار الضارة لنجاح سياستنا الرامية الى تحقيق الاستقرار يتمثل في انخفاض في الدخل الحقيقي والتوظيف ، وهما مشكلتان نحاول معالجتهما بإعادة تنشيط الانتاج على المدى القصير وبالتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى المتوسط والطويل .

وعلاوة على ذلك لم تهمل حكومتنا المجال الاجتماعي ، على الرغم من القيود الاقتصادية والمالية الخطيرة ، وإيماننا منها بأن الديمقراطية لا يمكن أن تنتعش إلا في ظل الرفاهية الاجتماعية ، أقامت صندوق طوارئ اجتماعي يستهدف توفير مشاريع عمل مؤقتة للعاطلين . وأقمنا بالمثل صندوق طوارئ للانتعاش الاقتصادي ومجلسا وطنيا للسياسة الاجتماعية ، علاوة على مجلس وطني للتعاونيات ومعهد للإسكان العام . وإننا نؤيد تأييدا تاما توطيد الملكية الاجتماعية وروح التعاون القائم على التكامل والمشاركة .

ووقعت بوليفيا ، عملا ببرنامجها الفعال لتحقيق الاستقرار ، اتفاقا مع صندوق النقد الدولي للتمويل الاحتياطي واتفاقا للتكيف الهيكلي ، بتسهيلات كبيرة على مدى ثلاث سنوات ، وهكذا أصبحنا ثاني بلد يوقع هذا الاتفاق الذي يمكننا من الحصول على تمويل تعويضي .

وفيما يتعلق بدين بوليفيا الخارجي فقد أجرت ترشيبات مع "نادي باريس" لاعادة
جدولة دينها العام الثنائي ، وتتمتع الآن بتعاون الأعضاء . ويجري الإعداد الآن لسدورة
جديدة من المفاوضات .

وباختصار ، أصبحت بوليفيا الآن اقتصاديا وماليا جاهزة للاستثمارات والتعاون
الدولي ، وهذا ، بالاقتران مع مواردها الطبيعية ، يبرر التوقعات بتنمية سياسية
 واجتماعية سليمة .

ونود أن نشيد بعمل برنامج الأمم المتحدة الانمائي باعتباره مصدرا للتعاون
التقني المتعدد الاطراف . وتساعد أنشطته على توسيع التعاون الاقتصادي فيما بين
البلدان النامية .

وأود في هذه المناسبة أن أعلن بالنيابة عن حكومة بلادي أننا ننهض الآن من
أخطر تضخم مفرط في تاريخ أمريكا اللاتينية وسابع أشد تضخم مفرط عانى منه أي بلد في
العالم . ويود شعب بوليفيا تسوية هذه المشاكل في اطار من الديمقراطية والحريية ،
وهذا يتطلب التحلي بروح التضحية والتضامن بغية تجنب السقوط في فخ الاستبداد الذي
كان للأسف ، في حالات مماثلة ، النتيجة الحتمية للتحول في ظروف هشة كهذه .

إن حكومة بلادي ، إدراكا منها لجسامة مشكلة الاتجار بالمخدرات ، أدانت مؤخرا
في هذا المحفل ذاته هذا النشاط الاجرامي وبادرت ، بالاشتراك مع الحكومات الاخرى في
المنطقة ، بدعوة الأمم المتحدة الى إعلان الاتجار بالمخدرات جريمة ضد الانسانية والى
عقد مؤتمر عالمي لدراسة هذه المشكلة ، من أجل التوصية بعمل متضافر لمكافحته على
الصعيد الدولي .

واستنادا لنفس هذه السياسة شاركت بوليفيا بنشاط في الاعمال التحضيرية
للمؤتمر الذي عقد في حزيران/يونيه في فيينا بشأن اساءة استعمال العقاقير والاتجار
غير المشروع بها ، كما شاركت أيضا في أعماله . وقد كان هذا المؤتمر علامة ودليلا
على وحدة مقاصد شعوبنا وحكوماتنا . وسوف تغيد نتائجه الاجيال المقبلة . وتمثل
الوثائق المعتمدة فيه بالاجماع أساسا قيما لتنسيق التشريعات في مختلف البلدان ،
ومن شأن ذلك أن يزيد من فعالية كفاح الانسانية ضد هذا النشاط الاجرامي والمنحرف .

وأبرمت بوليفيا أيضا اتفاقا مع الولايات المتحدة الأمريكية للقضاء على زراعة نبات الكوكا والاستعاضة عنه ، واقترن هذا الاتفاق بجدول محدد للقضاء الطوعي والقسري على حد سواء على المحصول ونص على اجراءات جزائية ضد هذه الجريمة وعلى إعادة تأهيل مرتكبيها . وتدل هذه الخطوة التي اتخذتها حكومة بوليفيا دلالة واضحة على تصميمها على مكافحة هذا البلاء العالمي على الرغم من المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ينطوي عليها تنفيذ هذه المخططات بالنسبة للبلدان التي تسمى خطأ بأنها بلدان منتجة .

بيد أن من المفارقات غير المتصورة أن عملا كالذي أشرت اليه توا ، وهو عمل شن من أعلى مستوى سياسي في بوليفيا ، لا يُفهم على نحو كامل في وكالات معينة ففي حكومة الولايات المتحدة ، اذ لا تزال تبدي حتى الآن رأيا متحيزا قصير النظر في هذه المشكلة الواسعة النطاق . ولقد فرضت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، بموجب عمل انفرادي ، على النظام الديمقراطي الأخذ في الظهور تدريجيا في بوليفيا "جزاء" لن يؤدي إلا الى تشجيع الاتجار بالمخدرات ، نظرا لأن ما اعتمد مؤخرا من تخفيضات في الميزانية يضعف بقوة الارادة الوطنية على أن نبعد عن بلدنا الشبح الرهيب لهذه الجريمة المنظمة عبر الوطنية . وأن بوليفيا ، سواء بتعاون الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادي أو بدونه ، لن توقف جهودها الرامية الى القضاء على الاتجار بالمخدرات .

ومرة أخرى يجب علينا أن نؤكد على بروز نهج قوي متعدد الاطراف في مكافحة المخدرات . وإن روح المؤتمر المعقود في فيينا والاعمال الدينامية الشجاعة والفعالة التي اضطلع بها صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير هي الامل القوي الوحيد للدول في استعادة شرف شعوبها وصحة شبابها والتعاون الفعال معا من أجل بناء جبهة متحدة مشتركة لوضع حد لهذه الجريمة الشنعاء دون أية مناورات سياسية .

واقترنت هذه الخطوات بتنفيذ سياسات محلية للقضاء على الاتجار بالمخدرات . ففي ٢٥ تموز/يوليه الماضي أنشأنا المجلس الوطني لمكافحة اساءة استعمال العقاقير

والاتجار غير المشروع بها ، وانطنا به مهمة وضع وإعداد سياسات للتنمية ومكافحة الجريمة وإعادة التأهيل في إطار خططنا الشاملة للاستعاضة عن ذلك المحصول والتنمية . وتود حكومة بلادي أن تؤكد من جديد أمام هذه الجمعية العامة عزمها على مواصلة كفاحها الذي لا يكل ضد الاتجار بالمخدرات ، وفقا للاعلان والخطة الشاملة المتعددة التخصصات للأنشطة المقبلة المعتمدة في فيينا .

وفي مناسبات عديدة أشار كل من وزير الخارجية ووزير الشؤون الدينية في بوليفيا الى المشكلة البحرية التي تواجه بلدي والتي أضرت طيلة ما يربو على قرن من الزمان بنموها الاقتصادي والاجتماعي . وأرى أنه ينبغي لي أن أشير الآن بايجاز الى هذه المسألة ، وهي إحدى المسائل الخلفية التي تعاني منها أمريكا اللاتينية .

ومنذ ، الجمعية العامة التاسعة لمنظمة الدول الامريكية في ١٩٧٩ ما فتئت الهيئة الاقليمية لهذا النصف من الكرة تتوجه الى بوليفيا وشيلي باصرار بالتوصيات والنصائح بأن تتوصلا الى حل سلمي وعادل لحالة بوليفيا غير الساحلية . وقد ورد هذا في مجموعة من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للمنظمة في واشنطن عام ١٩٨٠ ، وسانت لوسيا في عام ١٩٨١ ، وواشنطن في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ ، وبرازيليا في عام ١٩٨٤ ، وكارتاخينا دي اندياز في عام ١٩٨٥ ، وغواتيمالا في عام ١٩٨٦ .

وينص الجزء المضموني من قرار منظمة الدول الامريكية على ما يلي :

"إن الجمعية العامة ،

"بروح الإخاء ومن أجل تكامل الأمريكتين ،

"تعلن أن من المصلحة المستمرة لنصف الكرة أن يوجد حل منصف يتيح لبوليفيا حق الوصول السيادي المناسب الى المحيط الهادئ ،

"وبما أنه من الضروري تحقيق الهدف السالف الذكر وتعزيز السلم المستقر الذي من شأنه أن ينهض بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي في هذه المنطقة من الأمريكتين التي تتأثر مباشرة بعواقب مركز بوليفيا غير الساحلي ،

"تقرر :

"أن توصي الدول المعنية مباشرة بهذه المشكلة أن تدخل في مفاوضات من أجل تزويد بوليفيا بأرض حرة وسيادية تربطها بالمحيط الهادئ . وهذه المفاوضات لابد أن تأخذ حقوق ومصالح الاطراف المعنية في الاعتبار ، وقد تنظر ، من بين أمور أخرى ، في ادراج منطقة ميناء من أجل التنمية المتكاملة المتعددة الجنسية ، وكذلك الاقتراح البوليفي بالألا يكون هناك أي تعويض اقليمي" .

ونتيجة لهذا الاهتمام القاري والتصميم الراسخ لبوليفيا لاستعادة وصولها إلى المحيط الهادئ ، اتخذت بوليفيا في عام ١٩٨٦ مبادرة ترتيب عملية جديدة للمفاوضات مع حكومة شيلي ، وهدفها الوحيد هو وصولها الى المحيط الهادئ واقتراح تعويضات

ملائمة لمنفعة البلدين المشتركة . وبعد سلسلة من المشاورات غير الرسمية بين وزيرى خارجية بوليفيا وشيلي ، عُقد اجتماع رسمي بين الوزيرين بوصفهما ممثلين لحكومتى دولتيهما ، في مونتيفيديو في الفترة من ٢١ الى ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، بفضل كرم الضيافة السخية لحكومة اوروغواي . وهناك في ذلك الحين قدم الوزير البوليفي الى نظيره الشيلي اقتراحا بدأت على أساسه المفاوضات وفي ذلك الاجتماع رد الوفد البوليفي على مختلف الاسئلة التي طرحها الوفد الشيلي بثقة من أن جولة رسمية من المفاوضات الدبلوماسية قد بدأت وأنه بات من الواضح أنها مفاوضات جادة وبحسن نية بين البلدين .

إن الجو الذي سادته توقعات مُرضية نشأت من سياسة الصداقة والمجاملة المتبادلتين تبدد بعد بضعة أيام من جراء إعلان مفاجئ وفظ صدر عن ضابط في القوات البحرية الشيلية ، لم تُضف أقواله بالتأكيد شرفا على رتبته العسكرية . لقد كانت هذه الملاحظات عدوانية وغير متسقة في آن معا ، وأوقفت مسار المفاوضات الرامية الى إيجاد حل للعلاقات المتوترة بين البلدين الشقيقتين .

وفي ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٧ استُدعي الممثل البوليفي في سانتياغو الى وزارة الشؤون الخارجية في شيلي حيث سُلم بلاغا رسميا تضمن رفضا فظا للاقتراح البوليفي ، مما أدى الى إعاقة عملية المفاوضات من جانب واحد .

وفي الوقت نفسه شنت حكومة شيلي حملة دعائية مدروسة تهدف الى إقناع الشعب الشيلي والرأي العام الدولي بأن بوليفيا لم تتمتع قط بإمكانية الوصول الى المحيط الهادئ . وبهذا استخدم فيض من الأكاذيب و"الحقائق" التاريخية المشوهة في محاولة ترمي الى تشويه وإبطال حق بوليفيا التاريخي والاخلاقي والسياسي في ساحل وميناء لها على المحيط الهادئ .

ولقد قدمت بوليفيا مرارا الدليل الموثق الذي لا يدحض والذي يستند الى حقها التاريخي في منفذ خاص بها على المحيط الهادئ ، وهو منفذ كانت شيلي قد احتلته فسي حرب عدوانية شنتها عام ١٨٧٩ - ولم يكن هذا الهجوم القاسي والمفاجئ ضد بلدي فحسب

ولكن ضد بيرو أيضا . ولا أود أن أثقل كاهل الممثلين بتفاصيل هذه الوثائق . وسأقتصر على ذكر الاعتراف القاطع من جانب شيلي ومؤداه أن الساحل البوليفي قد أخذ عنوة أثناء حرب عام ١٨٧٩ . وقد ورد هذا الاعتراف في رسالة رسمية بعث بها الممثل الشيلي السيد ابراهام كونيغ إلى وزارة الشؤون الخارجية في بوليفيا بتاريخ ١٣ آب/أغسطس ١٩٠٠ . والأجزاء ذات الصلة بالموضوع في هذه الرسالة جاء فيها مايلي :

"... لقد احتلت شيلي الساحل واستولت عليه بنفس الطريقة التي ضمت بها ألمانيا مقاطعتي اللزاس واللورين إلى امبراطوريتها ... إن أعمالنا تكمن في النصر ، وفي القانون الاعلى للأمم ... وهو أن الساحل غني ويقدر بالملايين ، ونحن نعرف ذلك . وسنحتفظ به لاننا نعرف قيمته ؛ ولو لم نكن نعرف قيمته لما اهتممنا بالاحتفاظ به" .

وهذا الإعلان الرسمي لم تنكره شيلي على الإطلاق ، ولا هي احتجت بأن السيد كونيغ ، وهو الذي كتبه ، لم يكن مخولا بالادلاء بهذا الاعلان . ولقد كانت أحكام مذكرة السيد كونيغ أساسا لمفاهدة فرضتها شيلي في عام ١٩٠٤ .

ومن المذكرة المقدمة من بوليفيا في الجمعية العامة التاسعة لمنظمة الدول الأمريكية سأقتبس بعض النقاط الموجزة التي تتصل بالعوائق الاقتصادية التي ما برحت بوليفيا تعاني منها نتيجة لاحتلال شيلي الذي وصفه ببراءة الدبلوماسي الشيلي كونيغ . إن الاراضي قيد البحث تضم منطقة تبلغ مساحتها حوالي ١٥٨ ألف كيلو متر مربع ، وهي منطقة تزيد مساحتها عن مساحة ولاية بنسلفانيا ، ويبلغ طول الساحل فيها أكثر من ٤٠٠ كيلومتر ؛ وتتضمن أربعة موانئ وسبعة خلجان . وإن النحاس الذي تصدره شيلي منذ عام ١٨٧٩ ، والذي وصل الى أكثر من ٢٠ مليون طن ، يأتي من تلك المنطقة . وهذا يعادل احتياطات القارة الآسيوية بأسرها بالإضافة الى احتياطات الاتحاد السوفياتي . ولهذا أصبحت شيلي المصدر الأول في العالم وثاني منتج للنحاس ، بعد الولايات المتحدة . وبالإضافة الى ذلك ، هناك موارد طبيعية أخرى ، مثل سمساد الغوانو ، والملح المخري ، والكبريت ، لاتزال تستخرج من تلك المنطقة .

إن الاعتراف الأساسي بالأضرار القضائية والمعنوية والمادية الخطيرة التي لحقت ببوليفيا ومفهوم أن هذه المشكلة فاملة وخطيرة لانتشار الوثام في المنطقة وتنميتها الاجتماعية قد حفز النداءات المتكررة التي وجهتها منظمة الدول الأمريكية من أجل تحقيق تسوية سلمية تفاوضية لهذه الحالة . ولهذا فإن رفض شيلي المخزي والمتعذر التفسير عدائي إلى درجة كبيرة ليس لبوليفيا فحسب بل ولمنظمة الدول الأمريكية التي تسعى إلى تشجيع التفاهم بين بوليفيا وشيلي .

ونحن نعرف تماما الحجج التي تسوقها شيلي وهي "أن شيلي لا تدين بشيء لبوليفيا" ، "وأن هناك معاهدة سارية المفعول بين الدولتين" وإلى آخر ذلك . وهذه كلها حجج ضعيفة تستهدف التستر على واقع مشحون بالتناقضات ، ونحن لا نحاول أن ندين المعاهدات الحالية أو أن نتجاهلها ، حتى وإن كانت نتيجة لهزيمة عسكرية . ولكننا الآن نطالب المجتمع الدولي بأن يساعدنا في التوصل إلى اتفاق عن طريق المفاوضات المعقودة بحسن نية ، من شأنه أن يسهم في إقرار السلم والتكامل والتنمية في المنطقة ، وهو أمر يقتضي إيجاد حلول واقعية ومبتكرة ودائمة تعزز الرفاه المشترك للامتين .

وحتى أختتم ما ينبغي عليّ قوله بشأن هذه المسألة ، أؤكد من جديد عزم بوليفيا حكومة وشعبا على الاصرار على دعواها في منظمة الدول الامريكية التي نشعر لها بالامتنان لروح العدالة والانصاف التي أبدتها في تأييد بوليفيا في بحثها عن تسوية سلمية لمشكلتها البحرية عن طريق المفاوضات الدبلوماسية الشائئة الجادة التي تجرى بحسن نية . وفي الوقت نفسه تود بوليفيا حكومة وشعبا أن تعرب هنا في الجمعية العامة ، محفل الرأي العام العالمي السامي ، عن احتجاجها على الوضع الظالم .

لقد أكد المجتمع الدولي هنا من جديد تأييده للجهود التي تبذل في إطار التعددية - وهي آلية للقانون والممارسة الدوليين - التي تسعى إلى وضع وضمان أسلوب الحياة المتحضر بما يحقق صالح جميع الشعوب على الأرض .

إلا أن بعض الدول الاعضاء تبدو مترددة في احترام تعهداتها . وتأخير دفع حصصها ، كوسيلة لممارسة الضغط وليس بسبب صعوبات اقتصادية ، يمثل تهديدا خطيرا للأمم المتحدة . ولذلك أؤكد من جديد تأييد حكومة بوليفيا الكامل لمنظمة الامم المتحدة بما في ذلك جميع وكالاتها وأجهزتها . وعلى هذا الاساس ستواصل بوليفيا التعاون في إضفاء المزيد من الديمقراطية على أجهزة الامم المتحدة وستصرّ على ضرورة تحقيق التمثيل الجغرافي العادل والمنصف والخالي من أي أثر من آثار الاقطاع . هناك تهديد آخر يتعرض له الاداء الطبيعي لمنظومة الامم المتحدة هو عدم الوفاء بالالتزامات المتعهد بها .

ان السلوك العام للحكومات يسترعي الانتباه عندما يمس أو ينتهك قوانين ايجابية متعددة الاطراف تكون الدول هي المستفيدة الرئيسية منها مثل الحادث الذي لا يوصف والذي أشارته حكومة شيلي عندما قامت بعمل عدائي ضد مسؤول كبير في الدولة البوليفية ، إذ قامت حكومة شيلي التي يقع في أراضيها مقر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي ، بعمل اضطهادي ذي دوافع سياسية وايدولوجية هو حرمان نائب

وزير الدفاع الاجتماعي ورئيس الوفد البوليفي من تأشيرة الدخول المطلوبة للاشتراك في الاجتماع الأمريكي اللاتيني الأول لرؤساء الأجهزة الوطنية المنفذة لقوانين المخدرات الذي يعقد هذا الأسبوع في مقر اللجنة .

ذلك العمل البوليسي الرجعي الذي يكشف تماما عن أخلاقيات تلك الحكومة التي تتسم باستخدام القوة بكل افتخار ، كان محاولة لمنع اشتراك ممثل بوليفي في الاجتماع المتعدد الأطراف - وهو ممثل كان دائما مشاركا في الكفاح من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية . وإنني أشكر مكتب الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي لمطالبة حكومة شيلي بالوفاء بالتزاماتها الدولية بمنح التأشيرة ونجاحهما في ذلك .

وبسبب هذا الحادث ، بالإضافة الى أعمال أخرى عديدة للتدخل في عمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي منذ أيلول/سبتمبر ١٩٧٣ ، ستتخذ بوليفيا خطوات في إطار أجهزة الأمم المتحدة المختصة لنقل مقر اللجنة . ان المسائل المدرجة على جدول أعمال هذه الدورة التذكارية تتناول مشاكل تهم البشرية بأسرها . وعليها أن نحاول عدم مناقشة النماذج والأشكال ووجهات النظر أو تفسيرات الالتزامات بصورها المتنوعة ، وإنما علينا أن نركز على الجوهر الحقيقي : وهو مسألة الحرية والقوة الغاشمة . يجب أن نكون على استعداد لتعريف وتحديد معارضي الحرية بغرض توحيد جهود غالبية الأمم للحفاظ على هذه الحرية وتعزيزها . ولذلك من الضروري إعطاء أولوية لقيم الروحية التي تُتجاهل في أحوال عصيبة أو تعامل بوصفها ذات أهمية ثانوية .

إن تحسين النظام الاجتماعي يتوقف على الجمع بين القوة والقانون . إلا أنه من الأمور الأساسية أن يوجه القانون القوة : وإلا طُرحت في اللحظات العصيبة في حياة الدول حجج من جانب واحد ، ومُورست القوة الاستبدادية ووقع العنف بين الأشقاء وضعفت القوانين والأخلاقيات العالمية المتعلقة بالسلم والتكافل ووصلت إلى حد الوهم .

تتصادف دورة هذا العام للجمعية العامة مع الاحتفالات التي تجرى في ذكرى حدثين أسهما تشقيفا وجدليا في تطوير المجتمع الانساني . وأشير إلى الذكرى المائتين للإصدار القانوني لدمتور الولايات المتحدة ، وهو وثيقة أثمرت أفكارها الكثيرة في كل مكان في مجال التطور السياسي للعالم وبخاصة بين أعضاء هذه الجمعية الذين ضربت مؤسساتهم العامة جذورا عميقة في الديمقراطية وحرية الفرد واستقلال الدول . وتقع في هذا العام أيضا الذكرى السبعون للثورة الروسية ، وهي معلم في مسيرة التاريخ لا غنى عنه لتفهم التغيرات الاجتماعية في القرن العشرين التي أدت إلى التغلب على مظالم الحكم الفردي المفرطة التي اعاققت التطور المتكامل للطموحات الاقتصادية لمجتمعاتنا .

إن الدروس المستخلصة من هذين الحدثين ومن نهجيهما الخاصين بتعزيز تطور البشرية ، جنباً إلى جنب مع منجزات الروح الانسانية التي ترمي إلى التوفيق والتصالح ، يجب أن تجمع بغرض تكوين تركيبة من السلام والحرية والعدالة الاقتصادية والحب والتفاهم بين الافراد والامم . بهذه الطريقة سوف يجمع القرن الحادي والعشرون اشعاع الحريات الفردية مع الامن الاجتماعي والعدالة الدولية ، ليحول الكوكب إلى عالم واحد تقضي فيه الدولة ومذهب التنافس الحر بين الافكار والخدمات والبضائع مرة واحدة وإلى الابد على العنف وحكم الطغيان ودوغماتية ايديولوجيات الكراهية ، وحيث يسود الحب والسلام بين مخلوقات الله جميعا ، بما في ذلك البشر .

السيد فول (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ، ان انتخابكم يعدّ اعترافا بجهود الجمهورية الديمقراطية الالمانية المستمرة من أجل إحلال السلام والوثام بين الشعوب ، وإشادة لكفاءاتكم العظيمة بوصفكم رجل دولة ودبلوماسياً متممراً . ولذلك يسرني أن أقدم اليكم أحرّ تهاني وفد السنغال وأرجو لكم كل نجاح في القيام بمهمتكم .

لقد أدار سلفكم الموقر السيد همايون رشيد شودري ممثل بنغلاديش ببصيرته وحكمته وقدرته أعمال الدورة السابقة بنجاح . وإنني أقدم اليه مرة أخرى شكرنا .

أحيي مرة أخرى الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار وهو رجل يتميز
بالإيمان الراسخ والمبادرة والشجاعة ويستحق تقديرنا وتأييدنا .
أرحب أيضا بالسفير جوزيف فيرنر ريد الذي نشق فيه ثقة تامة ونهنئه على
اختيار الأمين العام له وهو أمر يستحقه بجدارة .

تبدأ الدورة الثانية والاربعون للجمعية العامة أعمالها في جو مشحون بالتوقع والأمل .

إن اصرارنا المشترك على مواصلة العمل لبناء عالم أكثر توازنا وأكثر عدلا ، خاصة منذ الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لهذه المنظمة منذ عامين ، جعلنا نلمح ، وفي بعض الأحيان نرى ، حولا لبعض التحديات الكبرى التي يشهدها عصرنا . وعلينا ان نشابر في هذا السبيل لأن جهودنا فيما يجاوز مصالحنا الوطنية ترمي الى تحقيق هدف واحد هو تعزيز كرامة كل فرد وكل شعب عن طريق التعاون الدولي .

هذه العملية الكبيرة والنبيلة ، التي نتحمل أمام الاجيال المقبلة المسؤولية التاريخية عن تحقيقها تتطلب منا جميعا وضوح الفكر والارادة السياسية والتضامن النشط .

وبهذه الروح أود أن أتكلم بالنيابة عن السيد عبده ضيوف رئيس جمهورية السنغال وان أقدم للجمعية الاسهام المتواضع والمخلص لشعب السنغال وحكومته في تنفيذ برنامج توعية الانسان وتاهيل الناس فيما يتعلق بحقوقهم المشتركة في السلم والتنمية والتقدم . وفي هذا السياق ، فإن إعادة انشاء اقتصاد نام وتعزيز وحماية حقوق الانسان وصيانة السلم والامن الدوليين ، تشكل ثلاثة موضوعات ملحة في عالم اليوم . اسمحوا لي أن أتناول هذه الموضوعات الثلاثة في بضع دقائق وان أطرح على الجمعية وجهات نظرنا .

في الوقت الذي تحتاج فيه البلدان النامية الى أكبر قدر من الموارد المالية لضمان نموها ، نشهد اتجاهها معاكسا لذلك ، ففي عام ١٩٨٥ قامت البلدان النامية بتحويل خالص لموارد تبلغ قيمتها ٣١ مليون دولار امريكي الى البلدان النامية . وفي سنة ١٩٨٦ لم تستمر هذه الحالة فقط بل ازدادت سوءا .

وفي هذا السياق نعتقد ان الحوار بين الشمال والجنوب ليس مجرد أمنيات ، بل هو هدف يجب أن يترجم الى عمل ملموس في وقت أصبح الاعتماد المتبادل بين الدول أمرا لازما في العلاقات الدولية .

وإذا ما تكفل تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير لصالح أقل البلدان نمواً ، وبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة من ١٩٨٦ الى ١٩٩٠ بالنجاح بروح من التوافق والتضامن النشط ، فان ذلك سيساعد على استعادة الاقتصاد السليم في عدد من بلدان الجنوب الممثلة هنا ويُحسّن بالتالي مستقبل شعوب تلك البلدان .

نعلم جميعاً ان برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل افريقيا يتضمن تعهدات التزمت بها رسمياً الحكومات الافريقية والمجتمع الدولي .

ونظراً لان الأمين العام أعد تقريراً مفصلاً للمتابعة بشأن هذا الموضوع ، فلم يعد من الضروري ان أسهب في الكلام عن العمل الذي تظلع به منظماتنا في تنفيذ ذلك البرنامج . بيد أن السنغال تود أن تحيي المبادرات العديدة التي اتخذها الأمين العام مثل انشاء لجنة توجيهية للأمم المتحدة ، وانشاء فريق الشخصيات البارزة ، والاجتماعات المشتركة بين الوكالات المختلفة التي عقدت في داكار في اذار/مارس ١٩٨٦ . إن استمرار هذه الجهود بالإضافة الى العمل المنسق ، والجهود التي تبذل لتنفيذ هذا العمل على المستوى الاقليمي بواسطة اللجنة الاقتصادية لافريقيا ستكون من تعزيز قدرة المنظمات الوطنية على ان تستجيب في الوقت المناسب للمعوقات التي تواجهها في تنفيذ برنامج العمل .

وقد استجاب جانب من المجتمع الدولي ايضاً بصورة ايجابية لمشكلة الديون وخدمتها ، التي تضعف من تنظيم جهود البلدان الافريقية . وترحب بلادي بالقرار الذي اتخذته بلدان كثيرة في هذا الصدد بإلغاء الديون العامة التي حصلت عليها البلدان الافريقية التي تأثرت على نحو خطيرة بالازمات ، أو بتحويل هذه الديون الى سندات . ونحن نشق في ان هذا العمل التضامني سيشجع شركاء آخرين في افريقيا على أن تتبع هذه الخطوة السياسية أو ان تتخذ على الاقل مبادرات ترمي الى تحقيق نفس الهدف وهو توفير الفوئ الحقيقي للبلدان الافريقية لمساعدتها في التخلص من العبء الساحق للديون الخارجية .

والبلدان الافريقية من جانبها لا تقف مكتوفة الايدي في مواجهة الحالة الحرجة التي تواجه اقتصاداتها . لقد تعهدت هذه البلدان رسميا رغم كل شيء بأنها ستعـوّل أولا على جهودها لحل المشاكل .

أود أن أذكر بايجاز حالة بلدي السنغال . فقد ذكر الفريق الاستشاري للبلدك الدولي المعني بالسنغال الذي اجتمع في باريس في الفترة من ٢١ اذار/مارس الى ١ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ما يلي :

"منذ سنتين بدأت حكومة السنغال برنامجا شجاعا طويل الامد لاعادة الهيكلة الاقتصادية ولل اصلاح المؤسسي . وعلى الرغم من ان أحدا لم يشكك في الحاجة إلى هذه التدابير ، كان بعض الافراد يشكون في توفر التماسك والشجاعة اللازم توفرهما لدى السلطات العامة ، لاتباع هذا النهج الصعب الذي رسم للتو . وشكك آخرون يعرفون جيدا ضعف الاقتصاد السنغالي والمصعوبات التي تلازم هذا التغيير ، فيما اذا كانت هذه التدابير ستؤدي في الواقع الى تحسن حقيقي في الحالة الاقتصادية للسنغال . ومع ذلك ، وعلى الرغم من جميع هذه المخاوف ، تم التوصل الى اتفاق بين السنغال ودائنيها" .

"وبعد عامين من بداية هذا العمل ، يبدو لنا عند تقييم العمل المحرز ان توافقا عاما واضحا في الآراء قد ظهر ، وبذلك تمكنت الحكومة السنغالية ، الى حد كبير من تحقيق أهدافها وانها في الواقع حققت نجاحا أكبر مما كان البعض يتوقع ويأمل" .

وحرما على الاستمادة الى أقصى حد من التجربة التي حملنا عليها في تنفيذ برنامج الإصلاح هذا ، اختارت حكومة بلادي ان تأخذ بأسلوب الإصلاح المؤسسي والوظيفي في الهياكل القائمة غداة الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة المعنية بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا .

ومن ثم ، أعيد على المستوى المؤسسي تشكيل العضوية في اللجنة الوزارية المشتركة التي تجتمع أربع مرات في السنة تحت الرئاسة الفعالة لرئيس الدولة

لمراقبة تنفيذ برنامج الاملاح ، واللجنة الفنية التي توفر المتابعة كل ثلاثة شهور .
وأصبحت هاتان اللجنتان تضمان جميع الوزارات المعنية بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة .

وعلى المستوى الوظيفي وسعت سلطات اللجنة الوزارية المشتركة واللجنة الفنية
لتنظمن تنفيذ ومتابعة برنامج عمل الأمم المتحدة . وتجتمع اللجنة الفنية شهريا مع
الدائنين لدراسة مشروعات وبرامج التنمية ، وتقوم بالاشتراك مع شركائنا بإجراء
المفاوضات الاقتصادية والمالية اللازمة .

وبفضل هذه الاملاح المؤسسية والوظيفية ، توجه المساعدات التي تقدمها
المنظمات المختلفة في منظومة الأمم المتحدة الى برنامج الاملاح وبرنامج الاولويات
وبرنامج عمل الأمم المتحدة . وهذا من شأنه أن يعزز قدرة الحكومة على اجراء التنسيق
اللازم في مجال الاولويات .

وهذه التدابير والمبادرات المؤسسية والعضوية تدعمها اصلاحات اقتصادية كبيرة ، استجابة لبرنامج الاولوية للطرائق والاهداف المتفرع عن برنامج عمل الأمم المتحدة .

اما في مجال المالية العامة فإن النفقات العامة التي كانت تمثل ٣٢ في المائة من الناتج الوطني الاجمالي في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ لم تبلغ سوى ٢١ في المائة من الناتج الوطني الاجمالي في سنة ١٩٨٥ - ١٩٨٦ . وفي سنة ١٩٨٧ ، وعلى الرغم من العبء الكبير الذي تفرضه خدمة الدين والذي تبلغ نسبته ٤٠ في المائة من ايرادات الميزانية ونسبة ٢٥ في المائة تقريبا من عوائد التصدير ، فإن العجز لم يعد يمثل سوى ١ في المائة الناتج الوطني الاجمالي . وقد طرأ كذلك انخفاض حاد على التزامات السلطات العامة حيال النظام المصرفي والمؤسسات .

وقد أقرت السنغال ايضا سياسات زراعية وصناعية جديدة من أجل تنشيط الانتاج والنمو .

وتستهدف السياسة الزراعية الجديدة بمفهومها تنويع المنتجات الزراعية لضمان الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء ، وعدم اشتراك الدولة في أنشطة معينة ، وتأكيد المسؤولية المباشرة لسكان الريف والفلاحين ، وانشاء بنك استثماري يديره الفلاحون بدلا من الدولة ، وإعطاء دفعة جديدة للتعاونيات الانتاجية . وهناك عدة تدابير أخرى تتضمن تحديد أسعار مجزية للفلات الزراعية .

أما السياسة الصناعية الجديدة فقد بدأ العمل بها في عام ١٩٨٦ . وهي تستهدف معالجة الافتقار الى الدينامية والى عنصر التنافس في مجال الصناعة . وقد تعهدت الحكومة باخراج الدولة من هذا القطاع بغية تشجيع الاستثمار الخاص الذي يعد جوهرية لاعادة النمو في هذا القطاع الثانوي . وقد اقتضت هذه الاستراتيجية للتنمية الصناعية آليات وتقنيات تدخل تمحيية . وانشأت الدولة لتحقيق هذه الغاية هيكلًا مشتركًا بين الوزارات لاتخاذ التدابير الفعالة لاعادة هيكلة المؤسسات التي كانت تعاني من الصعوبات .

وسميا إلى تأمين زيادة حجم الاستثمارات تعمل الدولة على تنظيم لقاءات دورية مع الدائنين بعقد اجتماعات قطاعية واجتماعات لمن تحتل مشاركتهم من مستثمري القطاع الخاص .

وأخيرا فإن الدراسات تجرى الآن والتدابير تتخذ من أجل التقليل إلى أدنى درجة من تأثير التكيف الهيكلي على القطاع الاجتماعي .

تلك لمحة موجزة عن بضع جوانب تنفيذ البرامج التي تعهدت بها السنغال . ونحن نؤكد رسميا من جديد عزمنا على المشاورة على هذا الطريق نحو التكيف المنظم والمخطط لاقتصادنا . ومع ذلك ، وتلك نقطة هامة جدا ، فإن هذه الجهود قد انطوت على تضحيات كبيرة من جانبنا في مجال العمالة وفي القطاع الاجتماعي بشكل خاص . ولا يمكن لهذه التضحيات أن تؤتي أكلها في السنغال وفي البلدان الأخرى التي تضطلع بمثل هذه الإصلاحات إلا إذا قدم المجتمع الدولي لها دعمه الإيجابي الفعال والتزم بمساندتها التزاما حقيقيا .

وقد قام بطبيعة الحال كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بإنشاء أجهزة خاصة لبرامج الإصلاح في افريقيا . واضطلعت الأطراف المانحة فعلا بالتجديد الشامن لموارد المؤسسة الانمائية الدولية ، بما بلغت قيمته ١٢ بليون دولار ، وقرر البنك الدولي أن يرفع إلى ٤٥ في المائة نسبة موارد المؤسسة الانمائية الدولية الموجهة للاستثمار في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى . كما أن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة قد الزما نفسيهما أيضا ببرامج محددة من أجل البلدان الافريقية .

إلا أنه مهما بلغت أهمية تلك الجهود ، فإنها لا يمكن أن تحجب الجهود الأهم والأضخم التي لا يزال يتعين القيام بها . ولهذا السبب فإن السنغال تأمل بحرارة أن تتجه في المستقبل القريب استجابة الأطراف المانحة إلى زيادة مقدار المساعدة الانمائية الرسمية من جهة ، وإلى التوصل من جهة أخرى إلى نهج متفق عليه لتخفيف عبء الدين الخارجي الذي تعاني منه افريقيا والذي سيتحتم بحث مختلف شروطه في إطار مؤتمر دولي .

إن مكافحة الجفاف والتصحر والمطر الحمضي لاتزال تستقطب جهودنا داخل الاطار الاقليمي الافريقي ، في اللجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل السوداني ، وفي السلطة الحكومية الدولية لمكافحة الجفاف والتنمية ، وفي مؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الافريقي ، في يتسنى ضمان الاكتفاء الذاتي في الاغذية بطريقتين تكفل احترام توازن النظام البيئي وإحياءه . وبمناسبة الذكرى الرابعة عشرة لانشاء اللجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في السهل السوداني ، ذكر الرئيس عبده ضيوف رسميا ، بوصفه رئيسا لتلك المنظمة ، في رسالته المؤرخة في ١١ ايلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، بعد الاعراب مرة أخرى عن شكره للمجتمع الدولي ، انه على الرغم من الاخطار التي يشكلها الجفاف والتصحر ، إلا أن الدول الاعضاء في اللجنة المشتركة بين الدول لمكافحة التصحر في منطقة السهل السوداني عاقدة العزم على تحقيق النصر فيما أسماه "الحرب على الجفاف والتصحر" .

إن رئيس دولة السنغال ، في معرض كلامه عن التوقعات الطويلة الاجل للعمل على مكافحة الجوع وأثناء تقبله جائزة "القيادة الافريقية" المقدمة من مؤسسة مكافحة الجوع هنا في نيويورك بتاريخ ١٧ ايلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، قد ناشد المجتمع الدولي الوقوف الى جانب الدول الافريقية في جبهة عالمية من أجل السلم الاقتصادي في افريقيا .

وتهدف هذه الجبهة إلى مواصلة وتكثيف العمل الجاري حاليا للتصدي للحالة الحرجة والاحتياجات التغذوية في افريقيا ، وفوق ذلك كله ، وضع استراتيجية متكاملة للاضطلاع بحل دائم ونهائي لمشكلة الجوع . وتعزز الاستجابات الاولى لذلك النداء من قناعتنا بأن هذه الجمعية ، التي تناولت بالفعل مفهوم البلدان المتأثرة بالتصحر ، سوف تقدم حقا ذلك الدعم الذي تستحقه المبادرة .

وعلى الرغم من أهمية الانتعاش الاقتصادي ، فان هناك جانبا آخر لبناء عالم يرفرف عليه التقدم والعدالة والسلم ، ألا وهو الحفاظ على حقوق الانسان وحقوق الشعوب . ان السنغال التي تقرر حكومتها بحقوق الانسان بوصفها أساسا للجنس البشري

كافة قد أفردت للانسان مركز المحور في سياستها وفي شواغلها اليومية ، وهي تواصل المشاركة في الجهود النبيلة الرامية الى تعزيز حقوق الانسان على الصعيد الدولي . إن حقوق الانسان كل لا يتجزأ . ويجب إيلاء نفس القدر من الاهمية لتعزيز وحماية كل حقوق الانسان - الحقوق المدنية والسياسية ، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والحقوق الفردية أو الجماعية ، وحقوق الجيل الاول وحقوق الجيل الثاني ، بل وحقوق الجيل الثالث .

وهكذا يفسح التعاون الدولي مجالا كبيرا لالتماس الظروف اللازمة لاقرار حقوق الانسان عن طريق إتباع نهج يجمع بين التراث الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للشعوب . ولا بد لهذا أن يتضمن نهجا اقليميا ، اذ أن هذا العمل من شأنه حقا أن يعزز التعاون الدولي في المنطقة . ومن منطلق هذه الخلفية ، يسعدنا أن نرحب بدخول الميثاق الافريقي لحقوق الانسان وحقوق الشعوب حيز النفاذ في ٢١ تشرين الاول/اكتوبر ، الامر الذي يبشر بخير كثير ، ويمثل اسهاما كبيرا من افريقيا الام في المسعى العالمي لحماية حقوق الانسان والنهوض بها . ومن دواعي سرورنا ايضا ان نرى ان الفريق القائم بالرقابة ، أي اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب ، قد انشع الآن بعد انتخاب أعضائه الاحد عشر في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٧ . ونحن على ثقة بأن عمله سوف يرتقي الى مستوى الامال التي يعلقها عليه جميع أنصار العدالة .

وإذ نرحب بهذه التدابير التي إتخذتها منظمة الوحدة الافريقية لضمان الاحترام الحقيقي لحقوق الانسان في افريقيا ، لا بد لنا ان نسلم بأنه لا يزال يتعين القيام بالشئ الكثير ، ولاسيما في الجزء الجنوبي من القارة ، وعلى وجه التحديد في جنوب افريقيا ، حيث يستشري نظام الفصل العنصري الذي يمثل جريمة ضد الانسانية .

إن ذلك النظام العنصري ، والتمييز العنصري المؤسسي ، بما يحويه من فرض حالة طوارئ دائمة واعتقالات تعسفية وأحكام غير عادلة وحالات اعدام تعسفية ، يشكل تحديا وتهديدا خطيرين لهيبة الأمم المتحدة ومداقيتها . وهو يمثل أوسع وأفضح انتهاك لحقوق الإنسان وللحريات الأساسية .

إن نظام بريتوريا الذي يحتل الاقليم الدولي لناميبيا احتلالا غير مشروع يواصل دون رادع أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار والغزو الموجهة للبلدان الافريقية المجاورة ، متنكرا بذلك لمبادئ القانون الدولي المعاصر ومعاييره .

وإزاء هذه الحالة ، من الصعب تصور أي حل سلمي دون ممارسة الضغط على نظام بوتا ، ومن الصعب تصور أية تدابير سوى فرض جزاءات اقتصادية الزامية شاملة على جنوب افريقيا لمحاولة تهيئة الظروف اللازمة لكفالة البدء بمفاوضات أمينة تجري بمصدق وإخلاص بين سلطات بريتوريا والممثلين الشرعيين لحركات التحرر والقوى الوطنية في جنوب افريقيا ، بغية اقامة نظام ينهض على المساواة والديمقراطية والإخاء .

وقد لاح بميم من الامل في الاجتماع الذي عقد في داكار في الفترة من ٩ إلى ١٢ تموز/يوليه ١٩٨٧ بين ممثلي المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومجموعة من الافريكان البيض من جنوب افريقيا بدأت نهجا جديدا يرمي الى تفادي نشوء موقف صراع يمكن أن يصبح مأساويا في أبعاده . ولا شك في أن عملية التطور الجديدة هذه مسبوقة مجتمع غير عرقي ديمقراطي يقوم على المساواة تعطي بعض الامل في إزالة سوء التفاهم والمخاوف .

إن المشتركين في اجتماع داكار ، من جميع الاجناس والاتجاهات السياسية والطبقات الاجتماعية ، قد اعترفوا بالاجماع بأن اقامة الديمقراطية غير العرقية في جنوب افريقيا أمر ملح وضروري معا .

إن المؤتمر الدولي الذي عقد مؤخرا في هراري بشأن الطفولة والقمع والقانون في ظل نظام الفصل العنصري ، والذي اجتمع منذ بضعة أيام فقط والتقى فيه ممثلو المؤتمر الوطني الافريقي والحركات المحلية المناهضة للفصل العنصري وممثلو أكثر من

٣٠ بلدا ، وكذلك الاجتماع الاول لـ ٨٠٠ مندوب وطني عن المجموعات الجنوبية الافريقية البيضاء المناهضة للفعل العنصري في اطار مؤتمر عنوانه "صوب الديمقراطية" من هذان المؤتمران قد عقدا بنفس روح مؤتمر دكاكر ونطاقه الموضع .

والواقع ان احلال الديمقراطية في الجزء الجنوبي من قارتنا يعد بالفعل تحديا حقيقيا موجهها لقدرة الامم المتحدة . ومن أجل التصدي لهذا التحدي ، الذي يعد وصمة في جبين الاعوام الالف الثانية للميلاد التي تقترب من نهايتها ، يتعين على الامم المتحدة - التي احتفلت بالذكرى الاربعين لميثاقها في عام ١٩٨٥ ، في لقاء القلب والعقل ، واحتفلت في عام ١٩٨٦ بالسنة الدولية للسلم وبالذكرى العشرين لاعتماد المعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان - ان تثبت مرة أخرى قدرتها على تعبئة التأييد لصالح القضايا العادلة التي تتمشى مع أهدافها ومبادئها ومقاصدها .

ويتعين على مجلس الامن بحكم الملاحظات المناطة به وبمقتضى مسؤولياته التاريخية أن يتخذ التدابير الضرورية بمقتضى الفصل السابع من الميثاق للقضاء بأسرع ما يمكن على نظام الفصل العنصري البغيض ، الذي يعد مصدر جميع العلل التي يعاني منها الجزء الجنوبي من افريقيا .

ويعتمد تحقيق السلم كذلك على تحسين الحالة الدولية فيما يتعلق بصيانة السلم والامن الدوليين . وإنا نشعر بالسعادة حقا ازاء الاتفاق المبدئي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على ازالة القذائف المتوسطة المدى في اوروبلا ، إذ أن ذلك اسهام في نزع السلاح وفي تحقيق الامن والسلم بين الامم . ونأمل في أن هذه العملية التي بدأت سوف تستمر وتمتد لتشمل أنواع الاسلحة الاخرى والبلدان والمناطق الاخرى ، حتى تؤدي الى نزع السلاح العام الكامل والى تعزيز السلم والامن الدوليين ، والمساعدة على توفير موارد مالية اضافية لمعونة التنمية .

أما عن مسألة النزاع بين تشاد وليبيا ومسألة الصحراء الغربية ، فإن بلادي يرحب بالمبادرات الواعدة التي اتخذتها ، على المستوى الافريقي ، منظمة الوحدة الافريقية ولجنتها المختصة ، واتخذها على مستوى الامم المتحدة الامين العام للامم

المتحدة والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية . ونأمل أن تسفر هذه المبادرات عن نتائج ايجابية .

إلا أنه على الرغم من هذه العلامات المشجعة القليلة ، لا تزال الحالة السياسية الدولية على مدى هذه السنة الاخيرة تتسم باستمرار البؤر التقليدية للتوتر واشتداد العنف الأعمى في الكثير من الحالات .

ان الصراع في الشرق الاوسط ، بسبب تشعبه وخطورة متضمناته ، يمثل مشكلة من أشد المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي ايلما وقضيته لا بد لها من حل . وليست تعوزنا في هذا الصدد التوصيات أو القرارات التي توفر الاطار لتسوية الصراع ، بل ان شمة توافقا عريضا في الآراء المؤيدة لإيجاد حل عادل ودائم لمشكلة الشرق الاوسط يقوم على تنفيذ نهج شامل متوازن يأخذ في الاعتبار مصالح جميع الاطراف المعنية . وهنالك توافق في الآراء يدعمه اليوم اجماع ، على ما أوصت به اللجنة الممثلة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف من عقد مؤتمر سلم دولي معني بالشرق الاوسط . وينبغي لهذا المؤتمر ، بوصفه الاطار المناسب للسعي من أجل حل عادل ودائم لمشكلة الشرق الاوسط ، أن ينعقد بأسرع ما يمكن تحت اشراف الأمم المتحدة وبالاشتراك الكامل لجميع الاطراف المعنية أو المهمة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الحقيقي الوحيد للشعب الفلسطيني . أما عن مسألة الوقوف على الدور السني ينبغي أن يؤديه هذا المحفل التفاوضي ، ومن هم الذين سيمثلون فيه ، فلا ينبغي فسي رأي السنغال أن يكون ذلك سببا في استمرار عرقلة جهود المجتمع الدولي من أجل عقد هذا المؤتمر ، اذا توفرت حقا لدى الجميع الارادة السياسية للمضي قدما في هذا السبيل . ويتعين على مجلس الأمن أن يمضي بحسم في المرحلة التحضيرية لمؤتمر السلم الدولي . وتؤكد الجهود الدؤوبة التي بذلها الأمين العام طوال هذا العام أن هذا هو الطريق الوحيد الصحيح الذي يمكن في ظل الظروف الحالية أن يؤدي الى استعادة الثقة والى الحوار ، وهما الامران الضروريان من أجل عودة الوفاق والسلم في منطقة أصهمت بالكثير في الحضارة البشرية .

ولا يمكن أن يفوتنا الاعراب هنا مرة أخرى عن قلقنا إزاء الحرب الطويلة بين إيران والعراق . وإن التطورات الأخيرة في الصراع تعزز إيماننا بأن الأمم المتحدة ، وخاصة من خلال مجلس الأمن ، ينبغي أن تستخدم كامل نفوذها للحد من خطر اندلاع انفجار عام وتحقيق وقف القتال وتوجيه الطرفين إلى تسوية نزاعهما بالوسائل السلمية* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد مؤمن (جزر القمر) .

ان المعلومات التي أفادت منذ بضعة شهور بقرب الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية من افغانستان لم تتأكد بعد . بل على العكس من ذلك ، ازدادت الحالة العسكرية داخل هذا البلد خطورة ، وتجمدت الحالة السياسية ، وفق ما يتبين مما انتهت اليه مباحثات جنيف . وقد آن الاوان لأن تؤخذ القرارات التي اعتمدها هذه المنظمة منذ ثماني سنوات في الاعتبار ، حتى يتمكن الشعب الافغاني من أن يمارس حقه في تقرير مصيره بحرية .

ويشارك في هذا التطلع الى حق تقرير المصير بحرية شعب كمبوتشيا الصديق أيضا ، الذي يعيش تحت الاحتلال الأجنبي رغم الجهود المتجددة التي تبذلها منظمنا دون كلل من أجل اقرار السلم في تلك المنطقة من العالم .

وتحت القيادة الرشيدة لرئيس المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، معادة السيد ليوبولد غراتز ، لا تزال اللجنة الخمسة التي شكلها هذا المؤتمر ، والتي يتشرف بلدي برئاستها ، تواصل البحث عن الوسائل والاساليب الكفيلة بإزالة العقبات التي لا تزال تعترض تنفيذ المبادئ التي حددت منذ تموز/يوليه ١٩٨١ ، من أجل تحقيق تسوية عادلة ودائمة ونهائية لمشكلة كمبوتشيا بكل جوانبها .

وإذ تؤكد السنغال من جديد تأييدها للاقتراح ذي النقاط الثماني للحكومة المؤقتة لكمبوتشيا الديمقراطية ، فإنها ستواصل بذل كل جهد ممكن لمساعدة شعب كمبوتشيا على استرداد كرامته ، وهو ما يعني على وجه التحديد العمل على تحقيق انسحاب القوات الأجنبية حتى يتمكن شعب كمبوتشيا من ممارسة حقه في تقرير المصير بكل حرية ، ومن التوصل الى المصالحة على الصعيد الداخلي ، ومن العكوف على مهام التعمير والتنمية لبلد دمره الحرب .

وفي امريكا الوسطى ، ينبغي أن تقترن التسوية السياسية للمراعات الداخلية والخارجية بضمانات اقليمية للأمن وعدم التدخل ، وب حماية حقوق الانسان واقامة الديمقراطية ، في ظل الاحترام المطلق لسيادة الدول ، حسبما توصي به مجموعة كونتادورا ومجموعة الدعم في ليما . وإن بلدي ليسعهده الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين بلدان المنطقة ، وهو يؤكد لهذه الدول الصديقة تأييده لتطبيق الاتفاق المذكور .

ويواجه المجتمع الدولي ظاهرة الارهاب الدولي التي تشكل بالمحل تهديدا خطيرا للسلام والامن الدوليين . وينبغي خوف المعركة ضد الارهاب الدولي بشجاعة وبمسورة نافذة ، وفقا للمبادئ الواردة في ميثاق منظمتنا . ولم تدخر السنغال ، ولن تدخر ، أي جهد للمساهمة مع المجتمع الدولي في وضع حد بأسرع ما يمكن لانشطة الارهاب الدولي . ولقد تعرفت مصداقية منظمتنا العالمية في هذه السنة أيضا لامتحان عسير . والواقع أن المشكلات السياسية والاقتصادية والمالية التي تستمرخ ضمير البشرية قاطبة تشكل تهديدات حقيقية للسلام والامن الدوليين ، وتجعل شعوبنا تتماهل عن المستقبل وتعقد الكثير من الامل على أعمالنا .

وينبغي علينا أن نستجيب لهذه التساؤلات والتوقعات عن طريق تعاون حقيقي وتضامن دولي أصيل . ونحن نمتلك الامكانيات الكفيلة بذلك ، لأنه كما قال رئيس جمهورية السنغال هنا حينما كان يتراعى منظمة الوحدة الافريقية :

"لقد أعطتنا البشرية في الماضي العديد من الامثلة على قدرتها على مواجهة التحديات المستمرة بما لا يدع مجالا للشك في قدرتها على التغلب على التحديات التي تواجهها اليوم" . (A/40/PV.42 ، ص ٢٤)

لذلك أرجو أن نتطلع جميعا بارادة سياسية تحفز كل أعمالنا ، حتى تكون استجابتنا على قدر الامل المعقودة علينا . وبهذه الروح ، فإن بلدي ، الذي لقي ترشيحه عضوا غير دائم في مجلس الامن عن غرب افريقيا تأييدا اجماعيا من جانب بلدان غرب افريقيا ومن جانب مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، والذي سوف يحاول أن يكون على مستوى هذه الثقة التي أوليتها لها إياه ، يؤكد لكم أنه سوف يسهم بإيجابية ، وبكل ما في وسعه ، في بزوغ عالم من السلام والتقدم والتضامن ، وبزوغ قرية كوكبية يتسنى للعالم منها ، في ظل أبنية مانهاتن الشامخة ، التي تقوم لدينا مقام شجرة الباووب التي يجري في ظلها الحوار ، الوصول بجوار الأمم الى غايته في حل جميع مشاكل البشرية .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥